السيد الامين العام

١ ــ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس

سيحدد موعد الجلسة القادمة في حينه وارفع الجلسة .

وانتهت الجلسة .

امين عام المجلس الوطني الاستشاري	رئيس المجلس الوطني الاستشاري
عدنان بعيون	احمد اللوزي

١ ــ اعد وبوب هذا العــدد واشرف على تنظيم ضبطه امـين عام المجلس الوطني الاستشاري : **السيد يحيى الدروبي** .

٢ ــ قام بتنظيم هذا المحضر منظما الضبط السيدان **نصري الشمايلة وغسان التجداوي**

٣ ــ قام بالاشراف على طباعـة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة : منظـم الضبط : **السيد غسان التجداوي** .

المملكة الأردنية الهاشمية

ملحق الجريدة الرسمية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الثالثة والاربعون

المنعقدة يوم الاثنين ٧ شعبان ١٣٩٩هـ . الموافق ١٩٧٩/٧/٢م

(العدد ٤٣) (المجلد ١)

جدول الاعمال

		صفحة
١ ــ تلاوة محضر الجلسة السابقة		٣
٢ ــ تلاوة الاجازات والاعتذارات		٣
أ ــ كتاب اجازة مقدم من عضو المجلس سعادة السيد بركات الزهير .		٣
٣ ــ تلاوة الاوراق الواردة		٣
١ . كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٦٢٩٨/٢٠/١٤٦/١٣ المــؤرخ في ١٩٧٩/٦/٥ المتضمن احالة مشروع قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم مـن البنك الدولي بقيمة ١٥ مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع تنمية الطاقـة الكهربائية في الجنوب	قرر المجلس احالته الى اللجنة المالية	٣
٢ . كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ن/٦/٢/٦٧٥١ تاريـخ ١٩٧٩/٦/١٢ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون نقابة الاطباء الاردنية لسنة ١٩٧٩م .	قرر المجلس احالته الى اللجنة القانونية	٩

المجلس الوطني

الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الاثنين الواقع في ٢—٧—١٩٧٩ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان بعيون ، وتغيب من الاعضاء باجازة السادة : بركات الزهير وموفق الفواز وتغيب بدون معذرة السادة : عبد الرؤوف الروابده ووليد عصفور .

وحضر من الحكومة :

دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية ومعالي السيد غالب بركات وزير السياحة والاثار ومعالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة وزير العدل ومعالي السيد مروان القاسم وزير التموين ومعالي السيد سليمان عرار وزير الداخلية ومعالي السيد ابراهيم ايوب شرف وزير الثقافة والشباب ومعالي الدكتور نجم الدين الدجاني وزير الصناعة والتجارة ومعالي السيد محمد الدباس وزير المالية ومعالي المهندس سعيد بينو وزير الاشغال ومعالي المهندس علي السحيمات وزير النقل ومعالي السيد حكمت الساكت وزير الزراعة ومعالي الدكتور سعيد التل وزير المواصلات .

افتتاح الجلسة

دولة الرئيس : النصاب قانوني ، اعلن افتتاح الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم

السيد الامين العام

١ — تلاوة محضر الجلسة السابقة

الجميع نعفى الامين العام من تلاوته .

السيد الامين العام

٢ — تلاوة الاجازات والاعتذرات

١ — كتاب اجازة مقدم من عضو المجلس سعادة السيد بركات الزهير

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

ارجو من دولتكم الكرم بالموافقة على منحي اجازة مدة شهر اعتبارا من ٢٤—٦—١٩٧٩ لقضاءها خارج الاردن . واقبلوا فائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

بركات الزهير

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو السيد بركات الزهير

الجميع موافقون .

السيد الامين العام

٣ — تلاوة الاوراق الواردة :

١ — كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٣—١٤٦—٢٠—٦٢٩٨ المؤرخ في ٥—٦—١٩٧٩ المتضمن احالة مشروع قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من البنك الدولي بقيمة ١٥ مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع تنمية الطاقة الكهربائية في الجنوب .

الرقم ١٣—١٤٦—٢٠—٦٢٩٨

التاريخ ١٣٩٩/٧/٧

الموافق ١٩٧٩/٦/٥

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملا بالمادة (٧/أ) من قانون المجلس الوطني الاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ ، ابعث لدولتكم بـ (١٠٠) نسخة من مشروع قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من البنك الدولي المنوي اصداره كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبة له ، وارجو عرضه على مجلسكم الموقر لابداء المشورة فيه .

رئيس الوزراء

مضر بدران

قانون مؤقت رقم   لسنة ١٩٧٩

قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من البنك الدولي بقيمة (١٥) مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع تنمية الطاقة الكهربائية في الجنوب .

المادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون تصديق

اتفاقية القرض المقدم من البنك الدولي بقيمـــة (١٥) مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع تنمية الطاقة الكهربائية في الجنوب لسنة ١٩٧٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـــ تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانـــون والمعقوده بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنـــك الدولي للانشاء والتعمير صحيحة ونافذة بالنسبـــة لجميع الغايات المتوخاه منها .

المادة ٣ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الاسباب الموجبة

ان الغاية من اتفاقية القرض المعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولـــي للانشاء والتعمير هو تمكين سلطة الكهرباء الاردنية من تنفيذ مشروع تنمية الطاقة الكهربائية في الجنوب وذلك من خلال ما سيوفره القرض للسلطة مـــن اموال للقيام بالمشروع الانف الذكر .

وتحقيقا لتلك الغاية تم وضع مشروع القانـــون المرفق لاقرار القرض المشار اليه .

اتفاقية القرض

مشروع الطاقة الثالث

فيما بين المملكة الاردنية الهاشمية وبين البنـــك الدولي للانشاء والتعمير

المؤرخة في ١٩٧٩/٥/٤

اتفاقية قرضــ

اتفاقية مؤرخة في ٤ــ٥ــ١٩٧٩ ، فيما بين المملكة الاردنية الهاشمية (المسماه فيما بعد بالمقترض) والبنك الدولي للانشاء والتعمير (المسمى فيما بعد بالبنـــك) .

بما أن

ا ـــ المقترض قد طلب من البنك المساعدة في تمويل تكاليف العملات الاجنبية للمشـــروع الموصوف في الملحق (٢) لهذه الاتفاقية وذلك بتقديم القرض كما هو منصوص عنه لاحقا .

بـــ المشروع سينفذ من قبل سلطة الكهرباء الاردنية (المسماه فيما بعد بالسلطة) بمساعـــدة المقترض ، وكجزء من هذه المساعدة سيوفـــر المقترض للسلطة اموال القرض كما هو منصوص منه لاحقا .

بما ان البنك قد وافق على اسس من ضمنها ما سبق ذكره ، على ان يوفر القرض للمقترض حسب الشروط المدرجة لاحقا وفي اتفاقية مشروع بنفس تاريخ هذه الاتفاقية بين البنك والسلطة . فقد اتفق الفريقان بمقتضى هذه الاتفاقية علـــى ما يلي : ـــ

المادة (١)

الشروط العامة ، تعريفـــات

المادة ١ ـــ ١ ـــ يقبل الفريقان في هذه الاتفاقيـــة بجميع احكام الشروط العامة المطبقة على اتفاقيات البنك للقروض والكفالات المؤرخة في ١٥ اذار ١٩٧٤ بنفاذها واثرها وكانها مدرجة في هذه الاتفاقيـــة تفصيلا (وتسمى الشروط العامة المذكورة المطبقة على اتفاقيات البنك للقروض والكفالات فيما بعد بالشروط العامة) .

المادة ١ ـــ ٢ ـــ تكون للعبارات المعرفة في الشروط العامة وفي مقدمة هذه الاتفاقية المعاني المخصصة لها فيها حيثما ورد استعمالها في هذه الاتفاقية الا اذا اقتضى النص خلاف ذلك ، وتكون للعبارات الاضافية التالية المعاني التالية : ـــ

أ ـــ اتفاقية المشروع تعني الاتفاقية بـــين البنك والسلطة بنفس تاريخ هذه الاتفاقية ، وكما يتم تعديلها من وقت لاخر ، وتشمل هذه العبارة جميع الجداول الملحقة باتفاقية المشروع وجميع الاتفاقيات المكملة لاتفاقية المشروع .

بـــ اتفاقية القرض الفرعي تعني الاتفاقية التي ستبرم فيما بين المقترض والسلطة بمقتضـــى المادة ٣ ـــ ١(ب) ـــ من هذه الاتفاقية ، وكما يتم تعديلها من وقت لاخر ، وتشمل تلك العبارة جميع الجداول الملحقة باتفاقية القرض الفرعي .

جـــ قانون السلطة يعني قانون الكهربـــاء العام رقم ـــ٨ ـــ لسنة ١٩٧٦ الذي اعاد تأسيس سلطة الكهرباء الاردنية ـــ التي اسست لاول مرة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ ـــ ، وكما يتم تعديله من وقت لاخر .

المادة (٢)

القرض

المادة ٢ ـــ ١ ـــ يوافق البنك على اقراض المقترض مبلغا يعادل خمســــة عشـــر مليـــون دولار (١٥,٠٠٠,٠٠٠) بعملات متنوعة وبموجب الشروط المدرجة او المشار اليها في اتفاقية القرض .

المادة ٢ ـــ ٢ ـــ يجوز سحب مبلغ القرض مـــن حساب القرض حسب احكام الملحق ـــ ١ ـــ لهذه الاتفاقية كما يتم تعديل ذلك الملحق من وقت لاخـــر بالاتفاق بين المقترض والبنك ، وذلك من اجـــل النفقات التي تمت ـــ او التي ستتم اذا وافـــق البنك على ذلك ـــ فيما يتعلق بالتكاليف المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي ستمول من اموال القرض .

المادة ٢ ـــ ٣ ـــ فيما عدا ما يوافق البنك علـــى خلافه ، يخضع شراء البضائع والاعمال المدنيـــة مما سيمول من اموال القرض ، لاحكام الملحـــق ـــ١ـــ لهذه الاتفاقية .

المادة ٢ ـــ٤ـــ يكون تاريخ الاغلاق ٣٠ حزيـــران ١٩٨٣ او اي تاريخ لاحق يحدده البنك . ويتوجب على البنك ان يشعر المقترض بالتاريخ اللاحـــق المذكور بدون تأخر .

المادة ٢ ـــ ٥ ـــ يلتزم المقترض بان يدفع للبنـــك عمولة التزام بمعدل ثلاثة ارباع من واحد بالمائة ($\frac{3}{4}$ من ١٪) في السنة على راسمال القرض الذي لا يكون مسحوبا من وقت لاخر .

المادة ٢ ـــ٦ـــ يلتزم المقترض بان يدفع فائـــدة بمعدل سبعة بالمائة (٧ ٪) في السنـــة على راسمال القرض الذي يكون مسحوبا وغـــير مسدد من وقت لاخر .

المادة ٢ ـــ٧ـــ يتوجب دفع الفائدة والتكاليف الاخرى كل نصف سنة في الاول من شهر حزيران والاول من شهر كانون اول من كل سنة .

المادة ٢ ـــ ٨ ـــ يلتزم المقترض بان يسدد راسمال القرض طبقا لجدول التسديد المدرج في الملحـــق ـــ ٣ ـــ لهذه الاتفاقية .

المادة ٢ ـــ٩ـــ يكون مدير عام السلطة او اي شخص اخر يعينه خطيا ممثلا للمقترض لاغراض اتخاذ الاجراءات المتوجبة او المسموح بها بمقتضى احكام المادة ٢ ـــ٢ـــ من هذه الاتفاقية والمادة ـــ٥ـــ من الشروط العامة .

المادة (٣)

تنفيذ المشروع

المادة ٣ ـــ١ـــ

أـــ يلتزم المقترض دون اي قيد علـــى او تحديد لاي من التزاماته الاخرى بمقتضى هـــذه الاتفاقية بان يلزم السلطة بتنفيذ جميع الالتـــزامات المدرجة في اتفاقية المشروع وطبقا لاحكامها ، كما يلتزم بان يتخذ او يتسبب في اتخاذ كل ما يلـــزم لتمكين السلطة من تنفيذ تلك الالتزامات اويناسب ذلك بما فيه توفير الاموال والتسهيلات والخدمات والموارد الاخرى ، ويلتزم بالامتناع عن اتخـــاذ او السماح باتخاذ اي اجراء يحول دون التنفيذ المذكور للالتزامات او يعيق ذلك .

بـــ يلتزم المقترض بدون اي قيد علـــى او تحديد الاحكام الفقرة (ا) اعلاه ، بان يوفـــر للسلطة جميع الاموال الاخرى بما فيها العملات الاجنبية اللازمة ، مما يلزم للسلطة لتنفيذ المشروع وذلك بالاضافة لاموال القرض .

جـــ يلتزم المقترض بان يعيد اقراض اموال القرض للسلطة بمقتضى اتفاقية قرض فرعـــي بشروط يوافق عليها البنك مسبقا بما فيها التسديد على مدى سبع عشرة سنة ، شاملة لفترة سماح تبلغ اربع سنوات ، وفائدة بمعدل سبعة بالمائـــة في السنة ، وتحمل عبء السلطة المتعلق بالعملات الاجنبية الى الحد الممكن عمليا .

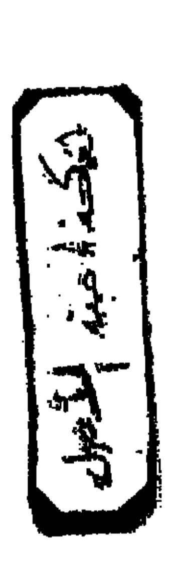
د ـــ يلتزم المقترض بممارسة حقوقـــه بمقتضى اتفاقية القرض الفرعي بطريقة تحمـــي مصالح المقترض والبنك وتحقق اغراض القرض ، ويلتزم المقترض فيما عدا ما يوافق البنك علـــى خلافه بان لا يتنازل عن اتفاقية القرض الفرعي او اي من احكامها وبان لا يعدلها او ينقضها او يتسامح منها .

المادة (٤)

التزامات اخرى

المادة ٤ ـــ١ـــ

ا ـــ ينتهج البنك في الظروف العادية في منح القروض لاعضائه او بضمانه اعضائه ، سياسة عدم طلب ضمانة محددة من العضو المعنـــي ، ولكن مع التاكد من عدم ترتيب اولوية لاي ديـــن خارجي اخر على قروضه وذلك في تخصيص او استحقاق او توزيع العملات الاجنبية التي تكون في حوزة العضو المذكور او محفوظة لمنفعتـــه وتحقيقا لذلك اذا منح اي امتياز على الموجودات العامة ـــ كما هي معرفة لاحقا ـــ كضمـــان لاي دين خارجي ، مما ينتج منه او يمكن ان ينتج



عند الاولوية لدائن الدين الخارجي المذكور فـــي تخصيص او استحقاق او توزيع العملا تالاجنبية فان الامتياز المذكور يصبح تلقائيا ضمانة للقرض وفائدته وتكاليفه الاخرى بنفس الدرجة وبدون اية كلفة على البنك الا اذا وافق البنك على غـــير ذلك . ويلتزم الضامن عندما يمنح الامتياز المذكور او يسمح بمنحه بان يشمل فيه احكاما صريحـــة للعرض المذكور ، الا انه يشترط اذا كان هنـــاك سبب دستوري او اي سبب قانوني اخر يحول دون شمو لالاحكام المذكورة فيما يتعلق باي امتياز يمنح على موجودات الدوائر السياسية او الادارية التابعة للضامن ، ان يقوم الضامن فورا وبدون ان يحمل البنك اية تكاليف بتامين راسمال القرض وفائدته وتكاليفه الاخرى بامتياز مماثل علـــى موجودات عامة اخرى يقتنع بها البنك .

ب ـــ لا ينطبق الالتزام السابق ذكره علـــى
ـــ ١ ـــ اي امتياز يمنح على اية اموال عنـــد شرائها لضمان دفع ثمن شراء تلك الاموال فقط و
ـــ ٢ ـــ اي امتياز يفتح خلال العمليات البنكيـــة العادية لضمان دين يستحق خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخه .

جـ ـــ تعني عبارة الموجودات العامة كما هي مستعملة في هذا البند موجودات الضامن واية دائرة من دوائره السياسية او الادارية او ايـــة هيئة يملكها الضامن او يسيطر عليها او تـــدار لصالحه او لصالح الدائرة المذكورة ، بما في ذلك العملات الذهبية والعملات الاجنبية الاخرى في يد اية مؤسسة تقوم باعمال البنك المركزي او صندوق تركيز النقد او اية اعمال مماثلة للضامن .

المادة ٤ ـــ ٢ ـــ يلتزم المقترض بان يتسبب في قيام السلطة بوضع سياسات استرشادية للاستفادة من الرسوم الاضافية التي تجبيها السلطة فيمـــا يتعلق بكهربة الارياف وبان يبلغ البنك بتلـــك السياسات الاسترشادية في موعد لا يتجـــاوز ٣١ كانون اول ١٩٧٩ .

المادة ٤ ـــ ٣ ـــ يلتزم المقترض بان يجري مسحـــا للمتطلبات الاستثمارية للمشاريع الانشائية التابعة للهيئات العاملة في التوليد والنقل والتوزيع فـــي قطاع الطاقة للسنوات من ١٩٨٠ الـــى ١٩٨٤ وبان يبلغ البنك في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيـــران ١٩٨٠ او اي تاريخ لاحق يتفق عليه عـــن اي

في اجـــراءات تلـــزم لتسهيـــل جهـــود الهيئات المذكورة في الحصول على التمويل اللازم من المصادر الداخلية والخارجية .

المادة ٤ ـــ ٤ ـــ يلتزم المقترض بان يتسبب في قيام السلطة بمسح التعرفات في موعد لا يتجاوز ٣١ اذار ١٩٨٠ ، وبان يبلغ البنك في موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان ١٩٨٠ باية تغييرات في التعرفـــات المذكورة تقترح نتيجة للمسح المذكور وذلك من اجل ان يجري البنك مراجعته لها ويعلق عليها .

المادة (٥)

تدابير البنك القانونية

المادة ٥ ـــ ١ ـــ تحددالاحداث الاضافية التاليـــة بمقتضى الفقرة ـــ ك ـــ ضمن المادة ٦ (٢) مـــن الشروط العامة لاغراض تلك المادة : ـــ

أ ـــ ان تكون السلطة قد تخلفت عن تنفيذ اي اشتراط او اتفاق او التزام الزمت بهالسلطة بمقتضى اتفاقية المشروع .

ب ـــ ان تكون حالة غير عادية قد طـــرات تجعل من غير المحتمل ان تتمكن السلطة من تنفيذ التزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع .

جـ ـــ ان يكون قانون السلطة قد عدل او اوقف نفاذه او نقض او الغي بطريقة تؤثر تاثيرا ماديا وضارا في مقدرة السلطة على تنفيذالاشتراطات والاتفاقات والالتزامات المدرجـــة في اتفاقيـــة المشروع .

د ـــ ان تكون السلطة قد اصبحت غـــير قادرة على ان تدفع ديونها عند استحقاقها ، او ان يكون اي فعل قد ارتكب او اية اجراءات قـــد اتخذت من قبل السلطة او الاخرى توزع او ان توزع اموال السلطة بمقتضاه على دائنيها .

المادة ٥ ـــ ٢ ـــ تحدد الاحداث الاضافية التاليـــة بمقتضى الفقرة (ل) من المادة ٧ (١) من الشروط العامة لاغراض تلك المادة : ـــ

أ ـــ ان يحصل الحدث المحدد في الفقـــره ـــ ١ ـــ من المادة ٥ (١) من هذه الاتفاقية ويستمر لمدة ـــ ٦٠ ـــ يوما بعد ان يتم الاشعار به من قبل البنك للمقترض والسلطة .

ب ـــ ان يحصل اي حدث محدد في الفقرات (ب،جـ،د) من المادة ٥ ـــ ١ ـــ من هذه الاتفاقية

المادة (٦)

تاريخ النفـــاذ ، الانهـــاء

المادة ٦ ـــ ١ ـــ يعتبر الحدث التالي كشرط اضافي لنفاذ اتفاقية القرض بالمعنى المقصود من المادة ١٢ (١،جـ) من الشروط العامة ، اي ان يتم ابرام اتفاقية القرض الفرعي بين المقترض والسلطة .

المادة ٦ ـــ ٢ ـــ تعتبر المسائل التالية مسائل اضافية بالمعنى المقصود من المادة ١٢ (٢ ، جـ) من الشروط العامة ليشملها الراي او الاراء التي ستقدم للبنك

أ ـــ انه قد تم التفويض باتفاقية المشروع او المصادقة عليها من قبل السلطة وانها ملزمـــة قانونيا للسلطة طبقا لشروطها .

ب ـــ انه قد تم التفويض باتفاقية القرض الفرعي او المصادقة عليها من قبل المقترض وانها ملزمة للمقترض والسلطة طبقا لشروطها .

المادة ٦ ـــ ٣ ـــ عدد تاريخ في الاتفاقية لاغراض المادة ١٢ ـــ ٤ ـــ من الشروط العامـــة .

المـــادة (٧)

ممثلو المقترض ، العناوين

المادة ٧ ـــ ١ ـــ يحدد رئيس المجلس القومـــي للتخطيط التابع للمقترض ممثلا للمقترض لاغراض المادة ١١ (٣) من الشروط العامة .

المادة ٧ ـــ ٢ ـــ تحددالعناوين التالية لاغراضـــس المادة ١١ (١) من الشروط العامة : ـــ

للمقترض .

المجلس القومي للتخطيط ص.ب. ... عمان
المملكة الاردنية الهاشمية
العنوان التلغرافي ـــ المجلس القومي للتخطيط
عمان
التلكس ١٣١٩

للبنك ـــ البنك الدولي للانشاء والتعمير
يحدد هنا تاريخ يقارب «٩٠» يوما بعد تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية .
١٨١٨ شارع (ح) ، شمال غرب واشنطن ، ولاية كولومبيا ٢٠٤٣٣ الولايات المتحدة الامريكيـــة
العنوان التلغرافي ـــ انتبافراد واشنطن
التلكس ٤٤٠٠٩٨ (اي تي تي) او ٢٤٨٤٢٣ (ار سي ايه) ٦٤١٤٥ (دابليو يو اي) .

وشهادة على ذلك اوعز الفرقاء بواسطة ممثليهم المفوضين بذلك حسب الاصول بالتوقيع علـــى هذه الاتفاقية باسمائهم على التوالـــي ، في ولايـــة كولومبيا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اعتبارا من

اليوم والسنة المذكورين في اول الاتفاقية .

المملكة الاردنية الهاشمية من قبل الممثل المفوض
عبدالله صلاح

البنك الدولي للانشاء والتعمير من قبـــل
منير بنجنك نائب الرئيس الاقليمي اوروبا ، الشرق الاوسط وشمال افريقيا .

الملحـــق (١)

سحب اموال القرض

١ ـــ تدرج القائمة ادناه فئات البنود التـــي ستمول من اموال القرض ، وتخصيص مبالـــغ القرض لكل فئة والنسبة المئوية النفقات للبنود التي تمول في كل بند .

الفئـــة

المبلغ المخصص من القرض تعبيرا عنه بمعادل

المبلغ المخصص من القرض تعبيرا عنه بمعادل الدولار .

النسبة المئوية للنفقات الممولة

١ ـــ خطوط النقل ٦ر٢٠٠ر٠٠٠ ٢٥٪
٢ ـــ المحطات الفرعية ٤ر٣٠٠ر٠٠٠ ٢٥٪
ومركز المراهنة
٣ ـــ كهربة الارياف ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ ٥٠٪
٤ ـــ خدمات المستشارين ١ر٠٠٠ر٠٠٠ ١٠٠٪ من النفقات الاجنبية
٥ ـــ التدريب ٣٠ر٠٠٠ ١٠٠٪ من النفقـــات الاجنبية
٦ ـــ غير مخصص ٤٧٠ر٠٠٠

المجموع ١٥ر٠٠٠ر٠٠٠

٢ ـــ تعني عبارة النفقات الاجنبية لاغراض هذا الملحق النفقات بعملة اي بلد غير المقترض للبضائع او الخدمات التي تزود من اراضي اي بلد غـــير بلد المقترض .

٣ ـــ احتسبت النسب المئوية للانفاق طبقالسياسة البنك في ان لا تنفق اي من اموال القرض علـــى حساب تسديد الضرائب التي تجبى من قبـــل المقترض او في اراضيه على البضائع او الخدمات او استيرادها او صناعتها او شرائها او تزويدها وتحقيقا لذلك ازدادت او نقصت اي ضرائـــب كالمذكورة فرضت على اي بند يمول من اموال القرض او فيما يتعلق بذلك فانه يجوز للبنـــك باشعار للمقترض ان يزيد او يخفض النسبةالمئوية للانفاق المطبقة في ذلك الوقت على البند المذكور لكي يتم الالتزام بسياسة البنك السابق ذكرها .

٤ ــ على الرغم من احكام الفقرة (١) اعـــلاه لا يجوز ان تتم اية سحوبات فيما يتعلق بالدفعات للنفقات السابقة على تاريخ هذه الاتفاقية سوى انه يجوز اجراء سحوبات لا تتجاوز في مجموعها ما يعادل (٢٠٠ر٠٠٠) دولار فيما يتعلق بالفئة (٤) على حساب الدفعات للنفقات المذكورة قبل ذلـــك التاريخ ولكن بعد الاول من شهر كانون ثانـــــي ١٩٧٩ .

٥ ــ على الرغم من تخصيص مبلغ القرض او النسب المئوية للانفاق المدرجة في القائمة التـــي تتضمنها الفقرة (١) اعلاه ، اذا قدر البنك بطريقة معقولة ان المبلغ المخصص حينئذ من القرض لاية فئة سيكون غير كاف لتمويل النسبة المئويـــــة المتفق عليها لجميع النفقات في تلك الفئة ، فانـــه يجوز للبنك باشعار المقترض ــ ا ــ ان يعيـــــد بالنسبة لتلك الفئة الى الحد اللازم لتغطية النقص تخصيص اموال القرض المخصصة حينئذ لفئـــة اخرى والتي تكون في راي البنك غير لازمة لتغطية نفقات اخرى و ــ ٢ ــ اذا كانت المادة لتخصيص المذكور غير كافية لتغطية النقص المقدر كليا فانـــه للبنك ان يخفض النسبة المئوية للانفاق المطبقـــة حينئذ على النفقات المذكورة لكي يتم الاستمرار في السحوبات الاضافية تحت الفئة المذكورة حتى تتم النفقات بموجبها .

٦ ــ اذا قرر البنك بطريقة معقولة ان شـــراء اي بند في اية فئة لا يتفق مع الاجراءات المدرجـــة او المشار اليها في هذه الاتفاقية ، فانه لا يجوز تمويل اية نفقات للبنك المذكور من اموال القرض ويجوز للبنك دون تقييد او تحديد لاي حق او صلاحية او تدبير قانوني يكون له بمقتضى اتفاقية القرض ، ان يلغي باشعار للمقترض ذلك المبلغ من القرض الذي يعتقد البنك بطريقة معقولـــة انه يمثل مبلغ تلك النفقات التي كانت في غـــير ذلك مستحقة للتمويل من اموال القرض .

الملحق (٢)

وصف المشروع

يتكون المشروع من الاجزاء التالية :

ا ــ خطوط النقل :

بناء ما مجموعه ٢٢٥ كيلو متر تقريبا من خطوط النقل ذات الدورة المزدوجة بقوة ١٣٢ كف بين :

(١) جلول ــ عمان والقطرانة .

(٢) القطرانة وغور الصافي عن طريق الكرك

(٣) القطرانة ، الحسا والرشادية

(٤) جنوب عمان والبيادر .

ب ــ المحطات الفرعية ــ

انشاء خمس محطات فرعية من قوة ١٣٢ ــ ٣٣ ــ كف بقدرة اجمالية تقارب ٢٢١ ام في ايه في القطرانة والكرك وغور الصافي والحســـــا والرشادية ، وتوسيع المحطات الفرعية في جنوب عمان والبيادر .

جـ ــ مركز مراقبة نظام العمليات ــ

تاسيس مركز لمراقبة النظام في المحطة الفرعيـــــة في جنوب عمان بحامل خط قوة وتجهيزات الاتصال التابعة ورسم بياني محاكي يعاد وضبعه من محطة الحسين للطاقة وموسع ليشمل مراقبة تسهيلات النقل التي تشتمل عليها المشروع .

د ــ كهربة الارياف ــ

كهربة حوالي ٣٣ قرية في منطقة الكرك وبالقرب من غور الصافي في المنطقة الوسطى بواسطـــــة بناء حوالي ــ ٢٥٠ ــ كيلو متر من خطوط التوزيع وحوالي قدرة توزيع تبلغ ٢ر٣ ام في ايه .

هـ ــ التدريب ــ

تدريب موظفي دائرة النقل والتوزيع التابعـــــة للسلطة وكذلك دائرة المخاسبة بمقتضى برنامج تدريب مكون من ــ ٤٠ ــ شهر / رجل .

ويتوقع ان يتم المشروع في موعــــد لا يتجاوز ٣١ كانون اول ١٩٨٢ .

الملحق (٣)

جدول التسديـــــد

تاريخ استحقاق الدفع

دفع راس المال

(معبرا عنه بالدولارات)

كل اول من حزيران واول من كانون اول ابتداء من ١ كانون اول ١٩٨٣ وحتى ١ كانون اول ١٩٩٥ ٥٧٥ر٠٠٠ في حزيران ١٩٩٦ ٦٢٥ر٠٠٠

العسيمات عند التسديد المبكر .

تحديد النسب المئوية التالكة كحسميات تستحـــق الدفع عند التسديد قبل استحقاق اي جزء مـــن راسمال مبلغ القرض بمقتضى المادة ٣ ـ (٥،ب) من الشروط العامة .

تاريخ التسديد العلسم

تمثل الارقام في هذه الخانة المعـــادلات بـــالدولار المحددة لاغراض السحب الى الحد الذي يكـــون فيه اي جزء من القرض خاضعا للتسديد بعملـــة غير الدولارات (ارجع الى الشروط العامة ، المادة ٤ ــ ٢ ــ) .

ثم تعريب هذه الاتفاقية وملاحقها الثلاثة بمعرفتي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على احالته للجنة المالية

الجميع موافقون

دولة رئيس المجلس

الدكتور خليل السالم

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، بصفتي رئيس اللجنة الماليـــة ، وبما ان هذه الاتفاقية تشبه جميع الاتفاقيـــات السابقة التي اقرت بمثل هذا القانون ، وبما ان المشروع للواء الجنوب وكهربة الجنوب فانـــي اوصي بان يوافق المجلس على القانون كما ورد من الحكومة دون تحويل للجنة لانه سبق ان درست مثل هذا القانون مرات عديدة وليس فيه اي شيء مختلف عن ما سبق بذلك تريح اللجنة وتريـــح المجلس واقترح ان يوافق على القانون كما ورد من الحكومة .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اصدار هذا القانون

الجميع موافقون .

السيد الامين العام

٢) كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ن ــ ٢ ــ ٦ ــ ١ ــ ٦٧٥١ تاريخ ١٢ ــ ٦ ــ ١٩٧٩ المتضمـــن احالة مشروع قانون معدل لقانون نقابة الاطباء الاردنية لسنة ١٩٧٩ .

الرقم ن ــ ٢ ــ ٦ ــ ٦٧٥١

التاريخ ١٣٩٩/٧/١٧

الموافـــق ١٩٧٩/٦/١٢

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملا بالمادة (٧ ــ أ) من قانون المجلس الوطنـــي الاستشاري رقم ــ ١٧ ــ لسنة ١٩٧٨ ، ابعث لدولتكم ١٠٠ نسخة من مشروع قانون معـــدل لقانون نقابة الاطباء الاردنية المنوى اصــــداره كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبة له . وارجـــو عرضه على مجلسكم الموقر لابداء المشورة فيـــه واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء مضر بدران

قانون مؤقت رقم « » لسنة ١٩٧٩

قانون معدل لقانون نقابة الاطباء الاردنية

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون (قانون معـــدل لقانون نقابة الاطباء الاردنية لسنة ١٩٧٩) ويقرا مع القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره فـــــي الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل الفقرة (جـ) من المادة (٨) مـــن القانون الاصلي باضافة البند ــ ٥ ــ التالـــي اليها : ــ

الاطباء خريجو كليات الطب الاردنية .

الاسباب الموجبة

حيث تبين عدم وجود سند قانوني للمـــادة (١٥) من نظام الفحص الاجمالي لترخيص الاطباء رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ فقد وجد من الضروري تعديل المادة ــ ٨ ــ من قانون نقابة الاطباء الاردنية بحيث يعفى الاطباء خريجو كليات الطب الاردنية مـــن الفحص الاجمالي .

دولة رئيس المجلس

الدكتور جمال الشاعر

الدكتور جمال الشاعر

تعليق على التعديل المقترح للفقرة ج من المادة ٨ من قانون نقابة الاطباء

دولة الرئيس

انني اعارض بالتعديل المقترح ولا اعتقـــد ان الاسباب الموجبة التي وردت من الحكومة مـــن حيث عدم وجود سند قانوني هي كافية او مقنعة اولا لقد وضع الفحص الاجمالي بسبب تخرج اطباء من بعض الكليات وهم غير مؤهلين لتحمل مسؤولية ممارسة المهنة الطبية دون مراقبة ، وخوفا من التعقيدات في علاقات الاردن الدولية فقد رات نقابة الاطباء ووزارة الصحة ان يعم هذا الفحص جميع الخريجين .

ثانيا وبسبب تزايد عدد الاطباء الخريجين ورغبة في رفع مستوى الممارسة الطبية لتواكب التقـــدم الحضاري في الاردن ، فقد راى المسؤولون ان يعمل الطبيب سنة امتياز يستزيد فيها من اصول الممارسة العملية على ان يجرى الفحص الاجمالي بعد تلك الفترة .

فاذا اعفي خريجو الكليات الطبية الاردنية من الفحص الاجمالي يمكن ان يتسبب ذلـــك في احراجات لا لزوم لها وخاصة مع الكليات الطبية في الاقطار العربية . فلا يجوز ان نعترض مثلا ان

الهيئة التدريسية في كلية دمشق الطبية والتـــي تبين مؤخرا ارتفاع المستوى التعليمي عندهـــا بشكل ملحوظ انها اقل تاهيلا لتخريج الطبيب من الهيئة التدريسية في الكلية الطبية الاردنية مـــع اعترافنا بارتفاع مستوى الخريجين الاردنيين مما يبعث على الاعتزاز والافتخار .

يضاف الى ذلك كله اننا اذا كنا نطمح الى ان يكون الخريجون الاردنيون نموذجا رائدا وقائـــــدا للاخرين فان سنة الامتياز تزيدهم خبرة ومقدرة ومرونة هم بحاجة اليها كلها . كما ان اشتراكه بالامتحانات يرفع من مستوى الفحص الاجمالي نفسه ويبرز ميزات الخريجين الاردنيين .

دولة رئيس المجلس

معالي السيد احمد الطراونة

السيد احمد الطراونة .

اقتراح الدكتور ، اخشى ، ان يؤجل النظر في القانون هو بحد ذاته بحاجة الى احالة للجنـــة القانونية لكي تر ىاذا كان ما ورد فيه يوافق علي هالمجلس ا ملا ، اقترح ان يحا ل القانون الـــى اللجنة القانونية ، وان يحال اقتراح الدكتـــور جمال مع القانون وان تدرس اللجنة القانونية هذا الاقتراح بدراستها للقانون فاما ان تقر هذا الاقتراح او تقر القانون

دولة رئيس المجلس

السيد وصفي ميرزا

السيد وصفي ميرزا

لا يجري النقاش في القانون عند احالته الى المجلس وانما يجب ان يحال القانون الى اللجنة القانونيـــة وتحديد موعد للمناقشة يحق لكل عضو ان يناقش اما عند عرض القانون فلا يجوز مناقشته .

دولة رئيس المجلس

الدكتور كارلوس دعمس

الدكتور كارلوس دعمس

اقترح ان يحال هذا القانون الى اللجنة الاجتماعية لان المشكلة ليست قانونية ، بل المشكلة علميـــة فهذا الموضوع يجب ان يبحث من قبل اللجنـــة الاجتماعية .

دولة رئيس المجلس

امين بك شقير

السيد امين شقير

سيدي الرئيس ، هذا التعديل المقترح على قانون نقابة الاطباء في راي انه جدير بدراسة معمقـــة نعود فيها الى الاسباب والموجبات في محاولـــة لبناء سوية علمية جيده لممارسة مهنة الطب في هذا البلد وفي قناعتي ان البحث في نطاق اللجنةالقانونية امر طبيعي وبديهي ومن الخير لنا ان نؤجل مناقشته هذا التعديل ريثما تتم الدراسة في اللجنة القانونية وتبين هذه اللجنة رئيسها ونستمع في نفس الوقت الى ملاحظات الكثير من الزملاء الذين يرغبون في ابداء الراي فيه وشكرا .

دولة رئيس المجلس

امامي من حيث الجوهر اقتراحان ، الاقتراح الاول من الدكتور جمال ان لا يحال الى اللجنة والاقتراح الاخر من الاخ احمد الطراونة ويرى احالته الـــى اللجنة ويؤيده الاستاذ امين شقير واقتراح بين بين هو ان يحال الى اللجنة الاجتماعية اقتراح الدكتور كارلوس دعمس في رايي اذا راى المجلس ان يحال الى اللجنة القانونية ويشترك الاطباء مـــن اللجنة الاجتماعية ، الدكتور جمال الشاعر والدكتورزهير ملحس والدكتور كارلوس دعمس مـــع اللجنـــة القانونية بحضور ممثل عن الحكومة وهو وزيـــر الصحة وممثل من الجامعة الاردنية لان هـــذا الموضوع من الاهمية بحيث يجب ان يدرس ويتعمق به لبحث لبيث به .

الاستاذ عبدالله الريماو ي

السيد عبد الله الريماوي

قبل ان اتحدث حو لالمشروع ارغب ان ابين بان المقصود من التعديل هو اعفاء الاطبـــاء الذين يتخرجون من كلية الطب في الجامعة الاردنية من فحص شامل يتطلب القانون ان يقدم له كل من يمارس الط بفي المملكة من خريجي جميع الجامعات الاخرى الاجنبية أو العربية يعني النقطة التـــي نناقشها تكون واضحة امامنا في الاول ، ما يجري الان هو ان كل طبيب بسواء كان متخرج من جامعه عربية او جامعية اجنبية او الجامعة الارذنية قبل ان يمارس يقدم امتحان اسمه امتحان شمول ، المطلو بالان تعديل هذا القانون بحيث يعفى مـــن هذا الامتحان خريجو الطب في الجامعة الاردنيـــة فقط ، فقط تحتها خط ، يعني هذه هي الفكرة امـــا الاسباب الموجبة كما وردت من الحكومة فهي بكل اسف لا ترقى الى مستوى تسميتها باسباب موجبة الي جاي من الحكومة بقول انه لا يوجد سنـــد قانوني للمادة «١٥» من نظام الفحوص الاجمالي

لترخيص الاطباء الى اخره ، اذا كان في نظام فيه مادة المادة مخالفة للقانون كما تقول الحكومة فهذا امر تعالجه المحاكم بالراحة ويمكن الغاء النظام ما دام المادة غير قانونية ، اذا السبب المطروح هنا لا يكون سبب ، ما قاله الاخوان من اللذين تحدثوا حتى الان ، يدل على انهم يعطوا هـــذا الموضوع اهمية ، اهمية اكبر بسبب الموجبالذي جاءت به الحكومة ، انافي رايي ان العملية ليست عملية صياغة فنية من اللجنة القانونية ولا عملية راي الاطباء فقط كاطباء ولا عملية من هيك ، نحـــن نتطلع ونعتز بان يكون مستوى الجامعة الاردنية من الناحية العلمية دوما مستوى عال ويتطلـــع الى المزيد من التقدم ، ولكن هذا التطلع ، لا يعني ولا ينبغي ان يعني باي حال من الاحوال ان نقيم تفتريقا في هذا المستوى من ناحية امتحان شامل او لا امتحان لا ينبغي ان نقيم تفريقا بين خريج الجامعة الاردنية وخريج اي جامعة عربية اخرى والا كنا ندفع بالجامعات العربية الاخرى ان تقول بالمعاملة بالمثل ، العملية ليست مجرد عملية تاكيد بان مستوى الجامعة الاردنية عالي ، يا سيدي مستوى الجامعة الاردنية عالي وهذا امر نفتخر ب هولكن هذا لا يتعارض مع انه خريج الجامعة الاردنية بالطب يتقد ملامتحان شامل مثل مـــا يتقدم طلاب الجامعات الاخرى ، لذلك انا ارى ان الموضوع الان اما المجلس من ناحية المبدأ المجلس قبل قليل اقر قانون دون ان يحيله الى لجنـــة ومعنى هذا ان المجلس يملك ان يرفض احالـــة قانون دون ان يحيله الى لجنة ، لذلك ولان الاسباب الموجبة المقدمه من الحكومة لا ترقى الى مستوى اسبا بولان الاسباب التي قد تساق لا تبرر مثل هذا التغير لا من ناحية الكفاءة ولا من ناحية ماينتج من مسائل المعاملة بالمثل فانني اؤيد اقتراح الدكتور جمال بان لا يوافق المجلس على مبدأ التعديل ولا يحيل القانون لاي لجنة لا القانونية ولا بغيـــر القانونية وشكرا .

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

دولة الرئيس ، حضرا ت الاعضاء :

لو سمحتم خلينا نقرا مواد النظام لئلا نذهب ابعيد من تطبيق النظام الداخلي ، المادة ٢٥ تحـــت الفصل الرابع (رحيل رئيس الوزراء مشاريـــع القوانين مع الاسباب الموجبة الى رئيس المجلس الذي يقرر احالتها الى اللجنة القانونية او اللجنة المختصة ما لم يقرر المجلس النظر فيها بصفـــة الاستعجـــال) .

المادة ٢٧ لا يوضع مشروع اي قانون موضع البحث والمذاكرة في المجلس ما لم يكن قرار اللجنةالمختصة بشانه قد وزع على الاعضاء قبل ثمانية واربعين ساعة على الاقل واضح من هذين النصين ان المجلس يقرر ما يشاء ، واضيف نقطة ثانية في اسبـــاب القانون ، هذه جامعة وطنية ، اذا كان المستوى ليس على المستوى المطلوب فهي مؤسسة مـــن مؤسسات هذه الدولة كجامعة فيمكن رفع هـــذه المؤسسة الى المستوى المطلوب كما وجدنا ان هناك جامعات كثيرة من الجامعات العربية تستثنى خريجيها من الفحص ، نحن لم نعمل تمييزا بـــين الجامعة الاردنية والجامعات العربية الاخرى وانما وجدنا هذا التمييز موضوع سابقا فلذلك اردنا ان ناخذ بهذا التعديل لانها جامعة وطنية ولا يوجـــد اي انتقاد عندما نعامل جامعتنا الوطنية معاملـــة خاصة وشكرا .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة دولة الرئيس ، ان الامر واضح في المادة ٢٥ من النظام الداخلي وهو ان المجلس يملك اقرار مشروع القانون لصفة الاستعجال دون ان يحال الى اللجنة ، اما حالة ان يرده شكلا وموضوعـــا فهو غير منصوص عليه في النظام الداخلي .

الاستاذ عبد الله الريماوي

السيد عبدالله الريماو ي

انا ارغب فعلا ان يبقى تصرف المجلس في نطاق نظامه ولكني مع الاحترام اختلف حول تفسير المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، مع دولة الرئيس ، الحقيقـــة المجلس كما قلت قبل بضع دقائق وافق علـــى قانون دون ان يحيله ، الان الطلب المقدم ،الاقتراح المقدم بان لا ينظر فيه ولا يحال هو في ذاته بمثابة ومنطوي على صفة الاستعجال يغلي العمليـــة الشكلية صفة الاستعجال تكون قد تحققت اذا المجلس وافق على الطلا ب، يعني ممكن ان نعدل لان طلب الدكتور الشاعر انه اقتراحه ، الي انا بثني عليه بالشكل التالي :

أ ـــ يقرر المجلس النظر في هذا القانــون بصيغة الاستعجال ويوصي بعد ماحالته الـــى اللجنة اما بصدد كون الجامعة الاردنية جامعـــة وطنية ، هذا امر لا خلاف عليه ، لكن ليس مـــن الضروري ان يعني كون الجامعه جامعة اردنيـــة وطنية وكون مستواها عالي لا يترتب على هذيـــن الامرين ان بالضرورة لازم نعفي طلابها مــــن الامتحانات العامة ؛ بل بالعكس المطالبة بالامتحان ليس فيه انقاص من كفاءة الجامعة وانما فيـــه نوع من العناية الشاملة الموحدة اذا في بلاد عربية اخرى نمارس هذا فهي مخطئة ولا يبرر الخطا خطا مائل الحقيقة اذ ههذا الاعضاء لا يخد معمليـــة الطب بصورة عامة ولا الطلاب وما دام الطلاب اكفاء وبنقول انهم اكفاء ما الذي يمنع ان يتقدمـــوا لامتحان شامل ، شكرا .

دولة رئيس المجلس

عبدالله بك، المجلس . . . تفضل دولة الرئيـــس

دولة رئيس الوزراء

اتمنى على المجلس الكريم معالجة النقطة الاولـــى من المادة ٢٥ والمادة ٢٧ قبل الخوض في الموضوع كما واتمنى على المجلس اما ان ياخذ هذا القانون صفة الاستعجال او لا ياخذ .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ سلمان القضاه

السيد سلمان القضاه

الواقع انه اذا اردنا ان نطبق النظام مع وجاهة اقتراح الدكتور جمال الشاعر فتطبيق النظـــام الداخلي تمشيا مع المواد ٢٥ و ٢٧ فيجب ان يحال الى اللجنة وبنفس الوقت تمشيا مع المادة ٣٢يجب ان يحال اقتراح الدكتور جمال الى نفس اللجنـــة لتدرس القانون والاقتراح مع بعض وتقرر ما تراه مناسبا .

دولة رئيس المجلس

السيد احمد الطراونه

السيد احمد الطراونه

اذا كان الشكل هو الذي يحدد الموضوع لكنني ارى ان الموضوع اصبح اهم ، المطلوب اضافـــة فقره الى البند ـــ ٥ ـــ من المادة «٨» متى يضاف تطرح المادة بكاملها امام المجلس او امام اللجنـــة اللجنة لكي يرى ما اذا كان هذه الاضافة ضرورية ام لا المادة ليست امامنا اذا احالته الى اللجنـــة القانونية امر ضروري انا لا اقول الان ان اللجنة ستقر او لا تقر هذا القانون لا اقول انها تخالـــف اقتراح الدكتور او الاخ عبدالله قد توافقه ولكـــن هذا يكون في ظل قراءه المادة بكاملها ومع ما اذا كان هذا التعديل المفروض يتناقض مع المادة او ليس يتناقض معها ،لذلك اعود لاقتراحي بـــان يحال الى اللجنة القانونية مع اقتراح الدكتور تطبيقا للنظام وحسما للموضوع وعندها يعطي المجلس رايه .

دولة رئيس المجلس

السيد محمد علي بدير

السيد محمد علي بدير

سيدي الرئيس ، الحقيقة دخلنا نحن في شـــرح ومواضيع قبل الاوان ، مشروع قانون معروض على المجلس يحيله الى اللجنة المختصة ، وهناك اقتراح باحالته الى اللجنة القانونية وثم دخلنا في جدل طويل عريض اعتقد اختصارا للوقت ان المجلس يوافق وان تأخذوا بالتصويت عليه باحالته الى اللجنـــة القانونية وبنفس الوقت يرسل الاقتراح المقدم من السيد الدكتور الشاعر الى اللجنة لتأخذه بعين الاعتبار اذا رات ذلك ممكن وشكرا .

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

اعيد واكرر ما ذكرته سابقا في المادة ـــ٢٥ـــ واذا كان راي المجلس احالته الى اللجنة القانونية فله الصلاحية في هذا الموضوع كما افهم من المادة ـــ٢٥ احالة مشاريع القوانين هي من صلاحية رئيـــس المجلس .

دولة رئيس المجلس

عفوا دولة الرئيس الذي يقرر هو المجلس احالتها الى اللجنة القانونية .

دولة رئيس الوزراء

لا يجوز ان يبحث المجلس في القانون قبل قرار اللجنة القانونية ، هناك نقطة اخيرة هو ما ذكره الاخ سلمان هي بعد الاحالة الى اللجنة لان النص يقول في المادة ـــ٣٢ـــ :

أ ـــ اذا اقترح احـــد الاعضاء ادخال اي تعديل على مشروع القانون الذي احيل . . . . . .

دولة رئيس المجلس

سيدي امر الاحالة من اللجنة امر يقره النظـــام ويحدده ، عبدالله بك .

السيد عبدالله الريماوي

انا ارحب بأن تحال هذه المادة الى لجنة تفســير القوانين والسبب هو ما يلي :

عندما يفسر القانون سينفذ التفسير الى غرضـــ المشرع والى المقصود وفقا للمفاهيم المتكاملـــة ، عندما ياتي مشروع قانون الى المجلس اولا تعود للمجلس وليس لرئيس المجلس وهذه متفق عليها ما دام يملك ان يقرر احالته الى اللجنة ايضا يقرر كيف شاء ان يتصرف ، انا ازعم ان هذه المادة تفسير دولة الرئيس لها تفسير ضيق ولا يوجد اي ضير لا علينا ولا على الحكومة اذن نحول هذه المـــادة الى اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس

السيد عبدالله الريماوي

لكن المجلس سبق ان بحث هذه المادة وافق دولة الرئيس ووافق المجلس على ان عبارة الذي يقرر احالتها هو المجلس ، انا اضيف إكثر من هيك ، اضف ان المجلس الذي يملك كل هذه الصلاحيات الذي يملك الكل ، البعض يملك الكل ، هـــــذا المجلس يملك ضمن نطاق التفسير السليم لهـــذه المادة ان يرفض اي قانون في المبدأ دون ان يحيله الى اللجنة ومن اجل ذلك يحيل هذه الفكرة الـــى اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس

السيد احمد الطراونه

السيد احمد الطراونه

لا يوجد نص في النظام الا في المادة ـــ٩٦ـــ عند وجود حالة او مسالة لم يعالجها هذا النظام يتخذ المجلس بقرار منه ما يراه مناسبا بشانها لذلـــك لا ضرورة لاحالتها الى لجنة تفسير القوانين ، لان هذه الحالة التي تكلم عنها الاستاذ عبدالله غير موجودة في النظام اذن نحيلها للمادة ـــ٩٦ـــ ونحيلها الى المجلس ليصوت عليها . اما اذا كنا نامل ذلك او لا نامل .

دولة رئيس المجلس

الان امامي قرار الاحالة الى اللجنة القانونيـــة من يوافق على احالتها الى اللجنة القانونية السيد عبد الله الريماوي يا سيدي في موضوع اهم ، نقطة نظام ما هو النظام تفضل .

السيد عبدالله الريماوي

الان نحن امام نقتطين واحده ما تتعلق بالاحالـــة الى اللجنة او عدمه وهذه بسيطة ليست مشكلـــة النقطة الثانية التي اصر فيها رئيس الوزراء اكثر من مرة على ان توضح وان المجلس ياخذ فيها موقف وهي : « هل يملك هذا المجلس صلاحية ان يرفض في المبدأ مشروع قانون والا لا » يملك ذلك دولـــة الرئيس اعطي تفسير ؛ وانا اعطيت تفسير اخر الاخ ابو هشام اعطى تفسير في النتيجة يتفق مع تفسيري فلا يدعو الحاجة الى الاحالة للجنـــة قانونية وهذا الامر ؛ لذلك اذا كان المجلس قد قبل بالتفسير الذي طرحه ابو هشام بنكون قد اتفقنا وما في داعي ان نحيله الى لجنة تفســـير القوانين ، المسالة التي طرحها دولة الرئيـــس ، هذا موضوع البحث وهذا الموضوع يا دولة الرئيس من اهم من ان دولة الرئيس اعصابه تتضايق .

دولة رئيس المجلس

بالعكس متسعة اكثر من ذلك .

دولة رئيس الوزراء

انـــا اقـــــــــــول حســـــب القواعد لا اجتهاد في معرض النص ، عندمـــا ذكرت المادة ـــ٢٥ـــ يحيل رئيس الوزراء مشاريع القوانين مع الاسباب الموجبة الى رئيس المجلس فهي صلاحية رئيس المجلس ، ما قال الى المجلس قال الى رئيس المجلس ولم توضع كلمة رئيس في هذه المادة هباءا ، انما انظر الى الموضوع كتطبيق للنظام فقط ، انا عندما يكون عندي اقتراح اطرحه على الاخوان ان نعدل المادة ـــ٢٥ـــ يكون فيها مع الاسباب الموجبة الى المجلس اما ما دام قالت المادة ـــ٢٥ـــ الى رئيس المجلس فهي الى رئيس المجلس فلا يجوز لنا ان نذهب لاوسع من هذه النقطة .

دولة رئيس المجلس

سبق ان بحث هذا الاشكال .

دولة رئيس الوزراء

عفوا دولة الرئيس ، هذا النص رئيس المجلس انا بقول لا يجوز ان نكسر النظام وهذا لا تعنـــي سابقة ، اننا عدلنا النظام ، لان هناك شـــروط لتعديل النظام بان يتقدم عشرة اعضاء باقتـــراح لتعديل النظام والحكومة مستعدة ان تذهب بهـــذا التعديل بهذه الصيغة .

دولة الرئيس

الدكتور جمال الشـاعر

الدكتور جمال الشاعر

دولة الرئيس ، بعد الاستماع الى ملاحظات الاخوان حول احالة الموضوع الى اللجنة القانونية مـــع الاستماع الى بعض الاخوة المهتمين بالامر فانـــا لا اصر على موضوع عدم احالته بالمره واسحب اقتراحي بهذه النقطة بالذات على انني اذكر دولة الرئيس والاخوان بالنسبة الى المادة ــ٢٥ــ اثناء التداول بها كان هنا كمذكرة توضيحيه وضعـــت في الكتابات حول التفسير ففهمنا جميعا الذي تعطف على المجلس وليس رئيس المجلس والمجلس الذي يستطيع ان يحيل ايضا يستطيع ان يرفض ان يحيل وهذا موجود .

دولة رئيس المجلس

الدكتور خليل السالم

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، طلبت الكلمة مرارا ، واظن ان ما جرى من حديث يعزز الفكرة التي كنت مصر علـــى ان اقول بها ، انا متقيد بالمادة ــ٢٧ــ من النظام واعتقد المادة ــ٢٧ــ هي التي تطرح الضوء علـــى كل الموضوع الذي نتحدث به ما دام المادة ــ٢٧ــ تقول : (لا يوضع مشروع اي قانون موضع البحث والمذاكرة في المجلس ما لم يكن قرار اللجنة المختصة بشانه قد وزع على الاعضاء قبل ثمانية واربعين ساعة على الاقل) .

فانا المهم منها يجب احالة هذا المشروع على اللجنة المختصة سواء كانت اللجنة القانونية او غيرهـــا وانا اعتقد ان من الضروري ان نتمسك بهـــذا الاجراء لا ان نطرح مشروعات القوانين في المذاكرة للقبول والرفض في هذا المجلس قبل دراستهـــا من اللجنة المختصة ، واذا كنت انا قد طرحت فكرة الموافقة على القانون المتعلق باتفاقية القرض فهذا لانه مر على المجلس مثله عدة قوانين ، سبق ان قراها المجلس واحيلت الى اللجنة وليس في هذا القانون اي نص جديد او حكم جديد يحال للجنة للدراسة والمناقشة وكان هذا اختصار للوقت وليس الخروج من النظام ، واذا كنا سنرخب بهذا القانون نجتمع خمس دقائق للقول نوصي المجلس بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ولذلك مع اقتراحـــي لاراء الاخوان ارى ان يحال الى اللجنة المختصة وارى ان يكون البحث المستفيض والمذاكرة بعـــد هذه الاحالة ولذلك يجب ان نمضي باسراع الـــى احالته الى اللجنة كما قيل القانونية مع اضافـــة الاطباء الذين ابدوا رغبتهم بالمشاركة معها وان تكون المناقشة حول جدوى الامتحان وعدم جدواه بعد ان يصل الينا قرار اللجنة وشكرا .

دولة رئيس المجلس

اما وقد عمد الدكتور جمال الشاعر الى عدم تمسكه باقتراحه ، اذن هل يوافق المجلس على احالته الى اللجنة القانونية ومن يوافق يرفع يده

الجميع موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، سلمان بك

السيد سلمان القضاه

المادة ــ٣٢ــ في اقتراح الدكتور جمال الشاعر انه بعد احالة مشروع القانون الى اللجنة ان يحال اقتراح الدكتور الشاعر الى اللجنة .

دولة رئيس المجلس

نعم ويحال اقتراح الدكتور جمال الشاعر الـــى اللجنة ، اكمل يا عدنان بك

السيد الامين العام :

(٤) الاستيضاحات :

١ ــ كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٢٧/٧/ج/٦٦٦٩ تاريخ ٩ــ٦ــ١٩٧٩ ومرفقـــه كتا بمعالي وزير الزراعة رقـــم ١ــ٢ــ١٠٠ــ١٠٢٥١ تاريخ ٩ــ٦ــ١٩٧٩ جوابا على الاستيضاح رقم (١٢) تاريخ ١٦ ــ٥ــ١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور جمال الشاعر جـــول انتشار حشرة خطرة اصابت بعض مناطق زراعـــة الكرمه في المملكه .

استيضاح رقم (١٢) تاريخ ١٦ــ٥ــ١٩٧٩

دولة رئيس المجلس الوطني الإستشاري الافخم

تحية واحترام

لقد اصابت حشرة من اخطر الحشرات مناطق زراعة الكرمة في السلط في منتصف الثلاثينات ، وانتشرت منها الى مناطق اخرى في الاردن الى ان اتت على معظم نباتات الكرمه في مختلف مناطـــق المملكة .

وفي خلال الخمس عشرة سنة الماضية جرى اعادة زراعة الكرمه في تلك المناطق وقد كانت بعض هذه الزراعات على جذور مقاومة لهذه الحشرة كمنطقة عجلون ذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة عام ١٩٥٣ بينما كانت زراعة الغالبية العظمى على جذور محلية ، مما يجعلها عرضة للاصابة بهـــذه الحشرة ، وبالفعل قد بدات الاصابات من جديد في مناطق السلط جرش وعجلون واربد ، كما وان حدوث هذه الاصابة محتمل ايضا في مناطق الجنوب

ان محصول العنب في الاردن يعتبر مـــن المحاصيل الزراعية الهامة ، ويأتي في الدرجـــة الثانية بعد الزيتون من حيث الاهمية في اصنـــاف الفاكهة . وقد تبين ان المزارعين في المناطق المؤبؤه لا يعرفون السبب الحقيقي لهذه المشكلة وكيفيـــة انتشارها او معالجتها لذلك فانني اتوجه بالاستيضاح التالي الى معالي وزير الزراعة :

١ ــ هل ان الجهات المختصة على بينة من مدى انتشار هذه المشكلة ؟

٢ ــ ما هي البرامج والتعليمات التـــي وضعتها لمواجهتهـــا ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

الدكتور جمال الشاعر

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

اشير الى كتابكم رقم ١ــ١١ــ١٢ــ١٠١ تاريخ ١٦ــ٥ــ١٩٧٩ بشأن الاستضياح المقدم من العضـــو الدكتور جمال الشاعر حول انتشار خطره ضاره بالكرمه .

ابعث اليكم بنسخة من كتاب معالي وزير الزراعة رقم ١ــ٢ــ١٠٠ــ١٠٢٥١ تاريـــخ ٧ــ٦ــ١٩٧٩ جوابا على الاستيضاح المذكور .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء بالوكالة

عبد السلام المجالـــي

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب دولتكم رقـــم ٢٧ــ٧ــج ــ٥٦٦٩ تاريخ ١٧ــ٥ــ١٩٧٩ بخصوص الاستيضاح رقم (١٢) تاريخ ١٦ــ٥ــ١٩٧٩ والمقدم من عضـــو المجلس الوطني الاستشاري الدكتور جمال الشاعر ارجو ان ابين لدولتكم ما يلي :

١ــ ان الافة التي اشار اليها الدكتور جمال الشاعر هي حشرة الفوليكسيرا التي اصابت وقضت على مزارع العنب في السلط وعجلون ومختلـــف مناطق المملكة في الثلاثينات .

٢ ــ ان وزارة الزراعة على علم بتجـــدد الاصابة بحشرة الفوليكسيرا على العنب في عجلون واربد والسلط .

٣ ــ على الرغم من توفر الشتول علـــى الاصول الامريكية المقاومة لحشرة الفوليكسيرا الا ان بعض المزارعين يقومون بتكثير الاصناف التـــي يرغبون في زراعتها بواسطة العقل غير متقيديـــن بنصائح وارشادات وزارة الزراعة .

٤ ــ حيث ان الطريقة الوحيدة في مكافحة هذه الحشرة هي زراعة اصول امريكية مقاومة لها وتطعيمها بالتالي باصناف العنب المرغوبة وادراكا لخطورة هذه الافة فقد قامت وزارة الزراعة بما يلي

ا ــ توجيه ونصح المزارعين من خلال جهاز الارشاد الزراعي بعدم زراعة الكرمة بالعقلـــة وانما زراعتها من شتول مطعمة على اصول امريكية مقاومة للحشرة .

بــ انتجت الوزارة ما يقارب مـــن ٠٠٠ر٦٤٠ره شتلة عنب مطعمة على اصول امريكية مقاومة للحشرة ووزعت على المزارعين في مختلف انحاء المملكة .

جــ لا زالت اعمال التطعيم على اصـــول امريكية مستمرة في مشاتل الوزارة وستقوم بالتوسع بانتاج هذه الشتوم لتوزيعها على المزارعين .

د ــ ان الوزارة بصدد اجراء مسح كامل وفي جميع انحاء المملكة لمعرفة شدة الاصابة بهذه الحشرة ومدى انتشارها واتلاف الاشتال والنباتات المصابة

هــ ان الوزارة بصدد اصدار قرار لتنظيم زراعة الكرمة في الاردن استنادا الى قانون الزراعة من حيث منع زراعة واستيراد شتول الكرمة غير المطعمة على اصول امريكية وكذلك اتلاف الاشتال او النباتات المصابة .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الزراعة

حكمت الساكت

دولة رئيس المجلس

الكتور جمال الشاعر

الكتور جمال الشاعر

دولة الرئيس انني اذ اشكر معالي وزير الزراعة على اجابته الا انني ارى انه من الضروري الاشارة الى بعض الجوانب الهامة في هذا الموضوع : ــ

ا ــ ان العديد من المزارعين لا يزالـــون يجهلون ان لدى الوزارة اصولا للمقاومة لحشرة الفايلوكسرا ، كما ان المزارع الاردني يجهل في معظم الاحيان سبب الاصابات .

٢ ـــ تبين نتيجة استبيان قام به كل مـــن الكتور كايد الور والبروفسور الزائر فلتن لارسنج من قسم الانتاج النباتي والوقاية في كلية الزراعة في الجامعة الاردنية بأن ارشاد وزارة الزراعـــة لا يزال اقل من الوسط من حيث فعاليته ، كما وان في مستطاع الوزارة ان تجبر المزارعين وخاصـــة الذين يستصلحون اراضيهم بمعاونة مالية مـــن الوزارة .

ان مساحة الاراضي المزروعة كرمة ، تبلغ ٩٣ الف دونم حسب تقديرات وزارة الزراعة لعـــام ١٩٧٧ ، وهذه المساحة تستوعب حوالي عشرة ملايين نبته وبالرغـــم مـــن ان الوزارة قد وزعت حوالي ـــ ٥٠ ٪ ـــ من هذا الرقم الا ان النباتات المزروعة على اصول مقاومة فعـــلا لا تزيد على ـــ ١٥٪ ـــ من المشروع ، لذلـــك فانني اوصي معالي وزير الزراعة بما يلي : ـــ

أ ـــ اعادة تقييم جهاز الارشـــاد بوزارة الزراعة بحيث يكون اكثر فعالية .

٢ ـــ ايجاد علاقة مستمرة بين مديريـــة البحث والارشاد الزراعي والدوائر المختصـــة بالجامعة الاردنية ، علما بأن المسؤولين بهذه الدوائر يرحون تقديم النصيحه والمعلومات للمرشديـــن الزراعيين من خلال الاتصال المباشر او عقـــد دورات منتظمة .

٣ ـــ وضع جدول زمني لاجراء المسح الكامل في جميع انحاء المملكة واصدار القرارات اللزمـــة بتنظيم زراعة الكرمة بالطرق السليمة وشكرا .

دولة رئيس المجلس

سيحال تعليق العضو الى وزير الزراعة نظرا لغيابه اكمل يا عدنان .

السيد الامين العام

(٥) الاقتراحات :

الاقتراح رقم (٥٤) المؤرخ في ٧ـــ٦ـــ ١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس سعادة الدكتـــور محمد احمد ربيع بشأن الاسراع في اقرار نظـــام صندوق اسكان المعلمين .

اقتراح رقـــم (٥٤) تاريخ ٧ـــ٦ـــ١٩٧٩

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

ارجو التكرم من دولتكم بعرض اقتراحي علـــى المجلس الكريم حتى اذا ما حاز الموافقـــة ، ارجو رفعه الى الحكومة لاجراء اللازم .

الاقتراح :

لقد صدر قانون معدل لقانون التربيـــة والتعليم يسمح بموجبه اصدار نظام لصنـــدوق اسكان المعلمين وقد اعدت وزارة التربية والتعليم مشروع النظام المذكور وتم رفعه الى مجلس الوزراء تمهيدا لاقراره واصداره .

لهذا فانني اقترح الاسراع في اقرار هـــذا النظام لما له من اثر بالغ في حل مشكلة اسكـــان المعلمين وتقديرا للدور الذي تقوم به التربيـــة والتعليم في خدمة ابناء الامة .

واقبلوا الاحترا م .

عضو المجلس الوطني الاستشاري

د . محمد احمـــد ربيع

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على احالته للحكومة

الجميع موافقون .

السيد الامين العام

٢ ـــ الاقتراح رقم «٥٥» المؤرخ في ١٢ـــ٦ـــ١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس سعادة السيـــد حماده الفواز بشأن توصيل مياه البئر الارتوازي الجديد الذي حفرته سلطة المصادر الطبيعية الى بلدة صبحا وقراها .

اقتراح رقم (٥٥)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

ارجو التفضل بعرض اقتراحي التالي على المجلس الكريم حتى اذا ما وافق عليه تفضلتم بتحويلـــه الى الحكومة الموقرة .

قامت سلطة المصادر الطبيعية بحفر بئر بلدة صبحا وكان ناجحا حيث يعطي ـــ ١٥٠ ـــ متر مكعـــب في الساعة اثناء التجربة حسب اقوال المشرفـــين عليه وبما ان بلدة صبحا والقرى المجاورة لهـــا تشكو من العطش . اقترح ان تتكرم الحكومـــة بالايعاز الى المختصين لتوصيل مياه البئر المذكورة الى بلدة صبحا وقراها حيث هم بامس الحاجة الماسة للماء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

حماده الفواز

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على احالته للحكومة

الجميع موافقون .

السيد الامين العام

٣ ـــ الاقتراح رقم «٥٦» المؤرخ في ١١ـــ٦ـــ١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد المهندس شفيق زوايده بشأن نقل مشروع مدارس دولة السيد سمير الرفاعي من المكان الحالي الى موقع اخر من مدينة عمان .

اقتراح رقم (٥٦) تاريـــخ ١١ـــ٦ـــ١٩٧٩

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم

تحية وبعد :

ارجو ان اتقدم باقتراحي هذا راجيا احالته الى الحكومة لدراسته بكل موضوعية ومنطق علمي سليم يستند الى الحاجة والواقع والتخطيط .

يعلم الجميع ان موضع مدارس دولة السيـــد سمير الرفاعي كان حديقة عامة لامانة العاصمـــة وتقع ضمن منطقة تجارية ومحاذية لشارع الامـــير محمد وهو شارع رئيسي كثيف السير ثم قامـــت وزارة التربية والتعليم بوضع اليد عليها وتحويلها الى مدرسة رغم معارضة امانة العاصمة المستمرة لذلك ، وفعلا تم تصميم المدارس وبوشر بالتنفيذ في الاساسات وهيكل البناء ولكن ما حصل بهـــذا الهيكل من تصدعات وشقوق تعود لعيوب فـــي المواد وسوء الصنعية جعل وزارة الاشغال العامة تامر بوقف البناء منذ اكثر من عام ولغاية الان .

وكأن الله سبحانه يدافع عن مدينة عمان وحدائقها

لذا فانني اقترح على الحكومة واناشـــد زملائي اعضاء المجلس بمؤازرة اقتراحي بنقل موقع هذه المدارس الى موقع اخر من مدينة عمان للاسباب التالية .

١ ـــ ان تخطيط مدينة عمان الهيكلـــي لا يسمح باقامة مدرسة في ذلك الموقع ولا يصلح الا كحديقة عامة تكون رئة تتنفس منها المنطقـــة المحيطة بها .

٢ ـــ ان قرب المبنى من الشارع وكثافـــة السير به يجعل من الصعب على المعلم ان يشـــرح وعلى الطالب ان يسمع من كثرة ضجيج السيارات المستمر .

٣ ـــ ارجو ان تتصوروا جميعا مدى الارتباك الذي سيحل بالشارع من كثافة السير صباحـــا وعند انتهاء الدوام عدا من صعوبة تامين مواقف لسيارات الاساتذة والطلاب .

٤ ـــ ان نقل المدرسة الى موقع اخر الان اوفر بكثير من نقلها بعد حين حيث لا تزال المدرسة في المراحل الاولى من البناء . وقبل المباشرة باصلاح المتصدع منها وتقوية الاجزاء التي لم يظهر بهـــا عيوب للان .

٥ ـــ مهما عملت من دعائم واصلاحات لهذا الهيكل من يضمن سلامة الطلاب والاساتذة مستقبلا في حال حدوث زلزال وهزات ارضية حيث ان هذا المبنى مقام على ردم ترابي عمقه سبعة امتار .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

المهندس شفيق الزوايده

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على احالته للحكومة ،

الجميع موافقون .

السيد الامين العام

٦ ـــ استكمال مناقشة السياسة الزراعية ودراسة الوضع الزراعي على ضوء حالة الجفاف التي عمت المملكة .

دولة رئيس المجلس

من يود التكلم بمناقشة موضوع الزراعة سجل يا عدنان بك .

السيد الامين العام

السيدات والساده الاعضاء : ـــ

١ ـــ سليمان ارتيمه
٢ ـــ عبد الله اخو ارشيده
٣ ـــ علي البشير
٤ ـــ جمال ابو بقر
٥ ـــ سالم بن نجاد
٦ ـــ جودت السبول
٧ ـــ نائلة الرشدان
٨ ـــ خلف ابو نوير
٩ ـــ شمس الدين طاش
١٠ ـــ د. زهير ملحس
١١ ـــ سلطان العدوان
١٢ ـــ د. عيسى القسوس
١٣ ـــ حماده الفواز
١٤ ـــ مروان الحمود
١٥ ـــ عبد المجيد حجازي

دولة رئيس المجلس

السيد سليمان ارتيمه

١ ـــ سليمان ارتيمه

كلمتي باسمي وباسم الاخوان ، حمـــاده المعايطه وهايل ابو بريز .

دولة رئيس المجلس

حضرات الاخوة والاخوات الاعضـــــاء المحترمين

باسمي وباسم الزميل حماد المعايطه وهايل ابو بريز

بعد دراسة بياني معالي وزير الزراعـــة حول السياسة الزراعية ووضع المياه في المملكــة وحالة الجفاف التي يعاني منها الاردن منذ عـــدة سنوات .

اود ان اذكر من خلال بياني معالي وزير الزراعة ان الجهود التي تقدمها الوزارة هي جهود مشكورة وحققت العديد من المنجزات التي من شانهـــا ان تعود بالنافع المفيد على مواطن هذا البلـــد لكن هنالك بعض لنقاط اود ان اذكرها لا مـــن باب الانكار لجهود الوزارة بل من باب التذكيـــر وتوجيه الاهتمام .

١ ــ الاردن بلد زراعي يحكم تكوين وتركيبه الاقتصادي وبالتالي لا بد من وضع هذه النقطـــة بعين الاعتبار في كافة معالجاتنا والاردن لا تتركـــز مشاريعه الزراعية بجهة معينة بل هناك اكثـــر من منطقة زراعية ولها ميزة خاصة ولها تفـــوق ممتاز لو وجدت الرعاية اللازمة .

فالزراعة كما هي بالاغوار هناك مناطق اخـــرى لا تقل عن الاغوار جوده بل يمكنني ان اقول بانها تفوق الاغوار ؛ وهنا ارجو من الحكومة الرشيده ان توجه انظارها الى كافة المناطق وخصوصا المناطق الشرقية هذه المناطق الواسعة الغنيـــة بتربتها ومياهها اثبت فعاليتها في اقتصادنا الزراعي واصبحت منتوجاتها تغزو الاقطار العربية الشقيقة واود ان اذكر ان اصلاح هذه الاراضي التي تقـــع في اعماق صحارينا كلفت الجهد والطاقة والطرق والاموال حتى وصلت الى ما وصلت اليه ولقـــد حقق المزارعون في تلك المناطق ما هدفت الحكومة الى تحقيقه وابسطها تحقيق مبدأ التوسع الافقي والراسي باستغلال اراضينا وساهمت في تخفيف الهجرة من الريف الى المدينة .

دولة الرئيس

السادة الاعضاء

في بلاد مجاورة وشقيقة تدفع الدولة لمـــن استصلح الاراضي وتدعمه وتقويه وتمنحـــه التسهيلات العديده ولكن اود ان اقول هنا بـــأن ما يحدث للمزارعين المغامرين هو العكس لا يجدو الدعم ولا التشجيع بل يطالب بدفع اثمان تلـــك الاراضي بصورة لا تطاق وغير معقولة .

٢ ــ قلة موارد البلاد من الاشجار المثمرة فلو كرس الجهد المبذول في زراعة الاشجـــــار الحرجه لمدة خمسة اعوام في اشجار مثمرة مثـــل الزيتون العنب اللوزيات ضمن خطة شاملة لحقق الاردن الكثير في هذا المجال واعتقد ان هذا يتـــم في ضوء اقبال المواطنين على حب الشجيرة مـــن خلال كافة قطاعاته المتعددة .

٣ ــ سن قانون يسمى قانون الاصـــلاح الزراعي هذا القانون سيركز الجهود ضمـــن خطة علمية مدروسه ستكون مرادفه وكلمة للجهود المبذولة للتنمية الزراعية .

٤ ــ استعداد قوانين وانظمة تمنع اساءة استغلال الاراضي الزراعية كالبناء فيها علـــى حساب افسادها والاقلال من فعاليتها .

٥ ــ المطالبة بعدم تفتيت الملكية الزراعية بعد الوفاه وذلك خوفا من تجزاتها وابطال فعاليتها

دولة الرئيس

حضرات الاعضاء

٦ ــ المزارعون في بلادنا بحاجة ماسـة للدعم في ضوء الازمات المتواصلة التي مر بهـــا والتي من ابرزها الجفاف وايضا في التصديـــر في وجه منتجاته وارتفاع اسعار الادوات الزراعية التي يستخدمها وكذلك ارتفاع اسعار المبيـــدات الحشرية والبذور والاسمدة وارتفاع الايادي العاملة والاليات الزراعية واعتقد ان الحل في هذا المجال يشتمل عدة نقاط .

أ ــ فيما يتعلق بالجفاف فان العديد مـــن مزارعينا قد تضرروا ونظره الى اوضاعهـــم الاقتصادية والمعيشية توحي لنا بان هؤلاء المزارعون قد تحولوا من مهنة الزراعة الى مهنة اخرى لـــذا اطالب بان يكون هناك صندوق لدعم المزارعيـــن المتضررين من الاموال التي تجبا منهم لصالح امانة العاصمة ومقدارها ٥٪ ومثلها للوسيط واقتراحي يتمثل باقتطـــاع النصف مـــن حصـــة الامانـــة والوسيط وتوضع في صندوق يسمى صندوق دعم المزارعين .

ب ــ واما بالنسبة لمنع التصدير فاود ان اقول انا لست ضد صالح المواطنين وكذلك المزارع لكن الذي يحدث انه حينما تصدر الحكومة قرارا يمنع التصدير امام المنتوجات الزراعيه وهـــي تهدف بذلك صالح ومصلحة المواطن وننسى صالح المزارع الذي سنخفض اثمان منتوجاته بسبب فتح الاستيراد لنفس المواد التي صدر قرارا بمنـــع تصديرها وهذا ما يحدث في اوقات الصيف .

ان هذه العملية هي من الاسباب المدمره للمزارعين فليس بالضرورة ان يسعد الكثيرين على حســـاب تعاسة الاخرين فلو خطط لمثل هذه الامور بشكـــل فعال لما تضرر المزارع وبالتالي فانه ياخذ حقـــه وجزاء كده دون اضرار للمواطن .

جـ ــ الادوات الزراعية المرتفعة الاثمان هذه تؤدي بالتالي الى زياة الكلفة الامر الذي يريـــح هذا المجال ان تتولى وزارة الزراعة والاجهـــزة المنبثقة منها مثل المنظمة التعاونية باستيـــراد المزارع والمواطن بان واحد لذا فانني اقترح فـــي الادوات الزراعية والبذور والاسمدة والمبيـــدات الحشرية وسواها من لوازم المزارع وذلك مـــن اجل وضع حد للتلاعب الذي يحدث في هذا المجال فنشاهد ان اثمان الكثير من لوازم الزراعـــة تباع باسعار خيالية ومرتفعه وان الارباح تصل في بعض الاحيان اكثر من ٢٠٠ في المئة فدخول وزارة الزراعة في هذا المجال واجهزتها سيخلق جـــوا من التوازن والاتفاق للاخوة المزارعين وكذلـــك ليس نص تلك المواد .

د ــ مؤسسة الاقراض الزراعي هي الجهد الاكثر فعاله في دعم وخدمة المزارعين واشعر انه من الواجب ان تدعم المؤسسه ماليا من قبـــل الحكومة لكي تواصل مهامها بشكل يكفل للمزارع العمل بقوة ونشاط .

واطالب كذلك بدعم المنظمة التعاونيـــة لكي تقوم بمهامها على اكمل وجه .

الثروة الحيوانية

تعاني الثروة الحيوانية في بلادنا صعوبـــات كثيرة تواجه اصحاب المواشي والدواجن كثيـــرة صعوبات نتيجة للجفاف ويمكن ان اقول ان هـــذا البلد الذي كان يسجل ارقاما كبيرة في ثروتهـــا الحيوانية من ابقار واغنام قد انخفضت بشكـــل كبير وبالتالي فان جوالمزارعين لدى بعضي لعـــدم الثروة قد تقلصت بسبب الخسائر الهائله التـــي واجهها دون ان يتلقى المساعدات العملية والمادية من المسؤولين اي من الحكومات المتعاقبه علـــى الحكم فلا يوجد مراعي ولا سواها لكي يسمد في انتاجه واما بالنسبة للدواجن فاود ان اقول ان هذه الصناعة وهي صناعة الدواجن حديثة في بلادنـــا وبالواقع ان الاردن في فترة قصيره حقق الاكتفاء الذاتي من البيض ولحوم الدجاج الا أنه في الاونـــة الاخيره احجم بعض مربي الدواجن عن الاستمرار في اعمالهم نتيجة لسوء التسويق الذي تعرض له منتجاتهم من البيض واللحوم بالرغم من فتح باب التصدير امام البيض الاردني وكذلك ارتفـــاع اسعار الاعلاف من ذره ومركزات وملحقاتهـــا كلما بان الحكومة اعفت كافة الاعلاف والمـــواد الزراعيه من الجمارك لذا ارجو ان تحل هـــذه المشكلة من اجل دعم وانصاف مربي الدواجـــن لخدمة هذه الصناعه الزهره ووزارة التمويـــن وهي حريصه على مصلحة المواطنين تستطيـــع تامين الاعلاف باسعارها الحقيقيه ووضع ارباح عليها اي بالكلفة .

حلول آتيـــة :

١ ــ ارجو من الحكومة الموقرة صرف أعلاف باسعار معقولة بعد اجراء عملية تعداد سريعـــة للمواشي عدة أعوام دون ان تحقق اي نتيجـــة موضوعية او حل لهذه المشاكل .

واقترح في هذا المجال وطالما انه من بين التحديات التي تواجهها هذا العام هي مشكلة المياه اقترح ان نسمي هذا العام عام حل ازمة المياه وان تتكاثـــف الجهود من اجل حلها حلا ضروريا ومعاقبة المسؤولين الذين اهملوا هذا المجال بالرغم من كافة انـــواع الدعم الموجه من الحكومة حتى لو استدعى ذلـــك ايقاف بعض المشاريع الاقل اهمية في سبيل الاكثر الاهمية وهو توفير الماء . هناك ابار جفرية وجريت كلها اغلقت ولم تستخدم لا للري ولا للشرب ارجو ايضاح ذلك الموضوع .

٢ ــ توزيع البذار المحسن المسلسل كافة المزارعين بغض النظر من انتسابهم للجمعيات التعاونية لان اغلب قرى المملكة لا يوجد بهـــا جمعيات تعاونية مع مطالبتي لايجاد تلك الجمعيات بكل قضاء وناحية ..

٣ ــ تاجيل ديون المزارعين في الشفـــاء واعفائهم من الضرائب لهذا العام نتيجة لبدء الموسم الذي تعرضت له البلاد خلال خمسة الاعــــوام الماضية واقساها هذا الموسم .

٤ ــ كما اطالب بمساعدة العائلات المستورة وتقديم المواد التموينية لهاء وهذا يتم بمعرفـــة الحكام الاداريون واشرافهم .

المياه

ان وضع المياه في بلدنا محرج للغاية سواء لغايات الشرب او الزراعة وهي بالتالي بحاجـــة الى معالجة سريعه وفعاله وشاملة ضمن دراسات متعاملة صادقه لادراسات تستمر وفي هذا المجال فانني اقترح توحيد الاجهزة المائية بجهاز واحـــد حتى يتم اخضاعها ودمجها في وزارة متخصصـــة يطلق عليها وزارة الماء والكهرباء او اي اســـم يحقق الغاية المرجوه ويوحد الجهود المبذولـــة في هذا الشأن وختاما ارجو ان تلاقي هـــــذه الملاحظات والتي قصدت بها كما اسلفت توجيـــه الاهتمام والتذكير والتجاوب الفعلي من الحكومـــة الرشيده من اجل خدمة مواطنينا ولا يمكن ان ننكر الدور الفعال والمجدي لهذه الحكومة في حل كافة قضايانا ممثلة بتشخيص دولة الرئيس الذي يسعى دوما في تقديم كافة الخدمات بالرغم من قلـــة الموارد المالية وكثرة الخدمات والمتطلبات ادعـــو الله ان يوفقنا لخدمة هذا البلد وان يحيز المقارة في ظل قائدنا الحسين المفدى .

ولا بد لي في نهاية كلمتي انا احيي دولة رئيـــس الوزراء وحكومة للانجازات الممتازه التي تحققـــت في كافة الميادين خلال فترة تولى هذه الحكومـــة امانة الحكم .

ومنها على سبيل الحصر صوامع الحبـــوب وثلاجات اللحوم ودعم المجال القروية والخدمـــات المتطورة والنقل البري ومؤسسة النقل اي الباصات وباختصار فان خط التنمية الخمسية قد حققـــت نجاحا ممتازا بالرغم من الامكانات المعروفة .

واشكر كل الشكر لسمو الامير حسن ولـــي العهد راعي التنمية في هذا البلد .

وفقنا الله جميعا في خدمة الاردن الهاشـــمي وجيشه كل الكانه والمحبة والتقدير والاجـــلال لقائد مسيرتنا الحسين المفدى والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس

السيد عبدالله اخو ارشيده

٢ ــ السيد عبدالله اخو ارشيده

دولة الرئيس

السادة الزملاء المحترمين

الواقع انني لا اريد المناقشة بالمفهوم المعتاد الا انني بعد دراسة ما ابداه الزملاء والحكومـــة ارى ان ما ابداه الزملاء الكرام من الملاحظـــات السابقة وما اوردته الحكومة قد قارب من ايفاء الموضوع حقه سواء من ناحية الجفاف او الشؤون الزراعية او المياه . وهنا اضع الملاحظات التالية امام المجلس الكريم دقتليمها كتواصي للحكومـــة اضافة لما يرى المجلس وضعية من تواصي ونظرا لكون الجفاف وشح الامطار وشؤون الزراعـــة هي محور الحديث وهي :

اولا : رفع المخصصات الزراعية في موازنـــة الدولة العامة حيث يلاحظ انخفاضها التدريجـــي الى نسب غير مقبولة ومعقولة لبلد زراعي بالدرجة الاولى كالاردن ، بداعي دعم قطاعات اخرى على حساب هذا القطاع العام وبرغم اننا لا ننكر اهمية اي من هذه القطاعات نظرا للتشابك والترابـــط المتين بينها وبين قطاع الزراعه الا انها لا ترقـــى الى مستوى اهمية الشؤون الزراعية لبلادنـــا بالذات باي حال من الاحوال وقد ظهرت اعراض ذلك على مزارعينا زيادة على كابوس شح الامطار

ثانيا : ومن منطلق خطة وطنية جاده العمل بجهود مكثفة لجلب المياه الى المناطق الشرقيـــة والوسطى في المملكة من الدولة العربية الشقيقـــة المجاورة واعني سوريا والعراق لتشجيع الزراعة والمراعي بعد اجراء الدراسات والتجارب الجادة

ثالثا : ومن باب الحلول السريعه احياء الاقتراح المقدم من نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعيـــة بكتابة المؤرخ في١٨ــ٢ــ٧٩ جوابا على اقتراح رقم م١٨ المؤرخ في ٢٦ــ١ــ١٩٧٩ والمتضمـــن انشاء شركة حفر مساهمة عامة تساهم وتشرف عليها الدولة لغايات حفر الابار لتلبية احتياجـــات القطاع الخاص باجور معقولة ، وتكثيف عمـــل الحفارات الحكومية تقصد الدراسات والابـــار التجريبية واستقدام الخبراء والفنيين لصيانـــة وتشغيل حفارات السلطة القديمة عمر جميعها

رابعا : دعم المزارعين وتأجيل الديـــون المستحقه مع اعفائهم على الاقل من الفوائـــد المتراكمة ، دعم مؤسسة الاقراض الزراعي هذه المؤسسة الناشطة المنظمة التعاونية وكافـــة المؤسسات التي تعمل بهذا القطاع

خامسا : انصاف المزارعين الذين تضرروا بسبب سحب مياه سيل الزرقاء الى سد الملـــك طلال وحرمانهم من استغلال مياهه ولنا الامـــل الكبير بالحكومة الرشيدة بالسعي الدؤوب لتنفيذ ذلك .

دولة رئيس المجلس

السيد علي البشير

٣ ــ السيد علي البشير

كلمة علي البشير

انني اكتفي بما ذكرته حول السياســـة الزراعية في الجلسات السابقة ولكنني وعلى ضوء بيان معالي وزير الزراعة لبعض النقاط فانني اقول ان معالي وزير الزراعة ربط بين السياسة المائية في المملكة والسياسة الزراعية وان الاخيره مبنية على الاولى في معظم الاراضي والشـــيء الذي يدور في ذهنه كل مواطن وسيما وان الخطتين الثلاثية والخمسية قد انتهتا لكن المعالجة للسياسة المائية لا زالت مستمرة على ضوء التقارير الواردة من الخبراء الاجانب والاردنيين والمطلوب معرفة ما اذا كان هناك خطه للكشف عن مدى تغطيـــة المصادر المائية المشتغله او المنوي استغلالهـــا لحاجات الشرب والري ذلك ان السائد الان هو اننا مقبلين في السنوات القادمة على مشكلـــة مائية صعبه .

النقطه الثانية : ذكر معالي وزير الزراعة اثنـــاء تعداده لمشاريع مياه الشرب المنجزة او التـــي ستنجز مشروع مياه الشرب للقرى الواحدة شمال السلط زي وام جوزه وعلان والدره الشرقيـــة والغربية وام العمد والرميمين وان هذا المشـــروع سينجز عام ١٩٨٠ وان المواسير الرئيسية له قد مددت لكنني سمعت من معالي وزير البلديات ان هذا المشروع سوف لا ينجز بسبب مشكلة مصدر المياه المخصص لهذه الغاية وهو بئر البريديه ولا استطيع ان اوفق بين ما قاله معالي وزير الزراعة وما قاله معالي وزير البلديات من معلومـــات كل منهما لذا ارجو من الحكومة ايلاء هذا المشروع العناية التامة وانجازه في الوقت المحدد .

دولة رئيس المجلس

السيد جمال ابو بقر

٤ ــ السيد جمال ابو بقر

دولة الرئيس : انني باسمي وباسم الزميل علي البشير اطرح ما يلي :

حضرات الاعضاء المحترمين تاسيسا علـــى ما جاء في بيان معالي ولزير الزراعة . حول السياسة الزراعية انني من تقدموا بطلب مناقشته السياسة الزراعية ضمن نقا طستة محدده .

لمعالجة حالة الجفاف التي مر بها هذا البلد . منذة عدة سنوات متتالية .

وقد تحدثت بملاحضاتي وطلباتي في الجلسة الاولى للمناقشة بتاريخ ٢٨ــ٥ــ٧٩ وانني لست من الراغبين في الحديث مرة اخرى بهذا الموضوع ولكن ارغب اضافة هذا المطلب الى الحكومـــة الموقره .

١ ــ ضرورة تعاون وزارة الزراعة مع وزارة الاشغال العامة بفتح الطرق الزراعية التي تربط الاراضي الزراعية بعضها ببعض وتسهل عمليـــة استغلال واستصلاح هذه الارض ونقل المحاصيـــل الزراعية بسهولة وهذه باعتقادي من مسؤوليـــة وزارة الزراعة .

٢ ــ بهذه المناسبة ارجو ان استوضـــح الحكومة الموقره بانني تقدمت باقتراح بتاريـــخ ٦ــ٢ــ١٩٧٩ طلبت فيه حفر بئر ارتوازي لتامين ميا هالشرب الى سكان قرى عارضة عباد بمحافظة البلقاء ولكن لم يصلنا الجواب لغايـــة الان . ان سلبا او ايجابيا .

علما بانه يوجد بهذه المنطقة ابار ارتوازية خاصة تروي الخضار والاشجار وباعتقادي الى الحكومة قادره على حفر مثل هذه الابار . واستغلالهـــا لسد حاجة المواطن من مياه الشرب . وهذا مطلب هام وضروري وعنصر اساسي لكل كائن حي .

٣ ــ تاجيل الديون المستحقة على المزارعين هذا العام .

٤ ــ رفع الضرائب من اراضي السقـــي بالقرى .

٥ ــ تقديم القروض للمزارعين .

٦ ــ تقديم الاعلاف للمواشي مجانـــا او باسعار مخفضة .

دولة رئيس المجلس

سالم بن نجاد

٥ ــ السيد سالم بن نجاد

دولة الرئيس

لا شك بان البيان الذي ادلي به محضـــر معالي وزير الزراعة يعتبر شاملا وخطيا لمعظـــم المواضيع الزراعية ، ولكن الذي يهمنا من هـــذه المناقشة يا دولة الرئيس هو التركيز على معالجة ناحية الجفاف حيث كما تعلمون دولتكم بان المنطقة الجنوبية تعاني من الجفاف منذ خمسة سنـــوات مضت كنتيجة لذلك الجفاف وانحباس الامطـــار فقد اصبحت معظم القرى المنطقة الجنوبية تعاني من ازمة خانقة لمياه الشرب وهذه القرى هـــي كما أن بتكات صهاريج المياه الموجوده حاليـــا لهذه الغاية غير كافية ومعظم الاوقات غير صالحة وقد لمس دولة الرئيس في زيارته الاخيره للمنطقة هذه المشكلة بنفسه حيث امر دولة مشكـــورا بتخفيض سعر صهاريج المياه الكبيره الى دينارين بدلا من الثلاثة سابقا ، لذلك فانني اقترح بزيـــارة امداد هذه الضهاريج ثم الاهتمام مستقبلا بحفـــر الابار الارتوازية وذلك للتغلب على هذه المنطقـــة الحساسه بالمنطقة الجنوبية .

والموضوع الاخر سيعلن باسعار الاعلان حيـــث كما تعلمون ان سعر طن العلف الشعير يباع حاليا في منطقة الثليم معان بخمسون دينارا مضاف اليـــه اجور النقل على الطن الواحد دينارين وبذلك يصبح ثمن الطن على المواطن ٥٢ دينارا رقم كبير من هؤلاء المواطنين عملا لشراء وفي معظم الاوقات لايستطيعون الشراء وكذلك للمحافظة على الثروة الحيوانيـــة تخفيض هذه الاسعار كمساعده لهولاء المواطنـــين شراء الاعلان المواشيهم ، لذلك فاني اقترح بـــان وتساعد أصحابها بهذه السنتين المحل .
وانما في طريقها للانقراض اذا لم نحافظ عليهـــا

وبالختام فان الامل كبير في الدولة للمساعدة في التغلب على حل هذه المشكلة كمساعدة للمواطنين بهذه السنة المحلة ، وفقكم الله تحت ظل قائدنـــا ورائدنا جلالة الحسين المعظم ، والسلام عليكـــم

دولة رئيس المجلس

السيد جونت السبول

٦ ــ السيد جونت السبول

سيدي الرئيس

ايها الاخوات والاخوة .

لا شك ان الاهتمام المشتت يجعل الحديث والمعالجات المتصلة بان شأن يتطلب الاختصاص موسومة بالبتروشيء من قلة المعلوم احيانا تلـــك حقيقة اسلم بها ، وانطلق من هذا التسليم الذي امل ان يكسب حديثي صدق النيةووشم نية الصدق الى القول باني اتفق مع السيد الوزير ، وبالتالـــي مع الحكومة الكريمه حول شح طبيعة وقسوتها احيانا .

وحو لقلة الامكانات والموارد ، فاننا لنعلم ايضا ، بان المحصلة النهائية لما بذل ويبذل لمـــن جهد مخلص ودؤوب تمثل في النهاية نماذج لنجاح يستحق التقدير والعرفان ، رغم ملامح الفشل في بعض الجوانب والامور ، تلك الملامح التي تكتسب احيانا طابع وحدة وخطورة لا يجيز ان السكوت او التجاوز .

ومن هنا يجيء اختلافي مع الجزء البيان الذي يلقي باللوم كله على الطبيعه والظروف ودون ان يلقى قدرا من الملامه ــ ولو يسيرا ــ على وزارة الزراعة وسائر الاجهزة والمؤسسات المختصـــة الاخرى باستثناء تلك الاشارة العابره التـــي انتقاء التنسيق بين الاجهزة والمؤسسات المعنيـــة بقطاع الزراعة ، ومسالة الري ومشكلة المياه .

ومن ان تلك الاشارة محدها ، تكفي لاسنانا المسؤولية . . او قسم كبير منها الى وزارة الزراعة او تلك المؤسسات والى الحكومة وبالتالي وذلك بحكم مبدأ المسؤولية التضامنية ، فان ثمة مـــن الادلة والشواهد الاخرى ما يكفي لتعزيـــز القول بمسؤولية تلك الجهات ووزارة الزراعـــة على وجه التخصيص ــ عما آل اليه حال الزراعة والمزارع في بلادنا ، وعما وقع من اخفاق ملحـــوظ في بعض مجالات الانشطة التي كان يفترض ان تكون نماذج تحتذى في شتى حقول الزراعة وبضمنها تربية الابقار والاغنام . والا فكيف يفسر لنا معالي الوزير ذلك الاخفاق الذي انتهى اليه مشروع تربية الابقار في وادي الضليل مثلا ؟ وذلك رغم مخصصاته وكل اسباب النجاح لاي مشروع مثل ؟ وكيف يمكن فهو لتبرير يستند الى قول بتدني اسعار الحليب الطازج وصعوبة تسويقه .

ان كلامنا ــ ايها السادة ــ يشتري الحليب لاسرته يوميا وبسعر مثالي بالنسبة للبائـــع بل ان الحصول عليه لا يتاح احيانا الا بالمعرفـــة والوساطة ، وان فرصة تحصيله من جهة يركـــن الى انتفاء الغش لديها تمثل امنية لكل مستهلك الأمر الذي ينفي كل سند لقوله صعوبة التسويق وتدني السعر كمبرر لتلك النتيجة .

وبعد ، كيف يمكن تبرير سكوت الحكومة عن الاخفاق المحزن وعن اسبابه ومسببه رغم تحقيقات اثبتت ليس الاهمال فحسب وانما صورا من الاستهتار والعبث المتماديد ، مما تسبب في اهدار المئات مـــن الاف الدنانير وشكل تعزيزا لمقولة شائعة ــ لا أريد التسليم بها ــ ملخصها ان يد الحكومة كفيلـــة بتخريب المشروع الذي تشارك في ادارته اوتشرف عليه ، فهل يجوز ان نحرص في جهة ونفرط في جهة اخرى ؟ فنلقى بموظف او اكثر الى قفص الاتهـــام لانه اولانهم اختلس او اختلسوا ارتشى او ارتشوا ما يعادل عشرة دنانير او اكثر قليلا فيكون الحبس مصيره من الدنانير في مشروع كلف الملايين وينفـــق حوالي العشرين الف دينار ولا يعود الا باربعة منها تقريبا لقد حدث ذلك يا سادتي ــ اؤكدكم :

ان المكلف اي مكلف بضريبة عن الدخل اورسم جمركي او غير ذلك ، يغدو مفهوم السلوك وهـــو يحاول التملص من الدفع او التهرب من الضريبـــة او الرسم حين يشاهد مثل ذلك او يسمع مثلـــه سيدي الرئيس ، ايها الزميلات والزملاء .

وانا اتحدث عن الحكومة ومسؤوليتهـــا وعن الوزير ومسؤوليته ، لا اخال اني بحاجـــة للقول باني لا اعني هذه الحكومة او اي حكومـــة اخرى بالذات ، او اي وزير معين بالذات ، فـــان العقل والانصاف ليرفضان مثل هذا . لكن ذلك لا يعني نفي المسؤولية من هذه الحكومة او اي حكومة اخرى سبقتها ، فكل حكومة جاءت الـــى الحكم تشترك بالمسؤولية ويقدر منها ويتفق هذا القدر مع عمرها في الحكم من جانب ، ومع حجـــم الامال التي تطلع المواطن الى انجازها في عهدهـــا وعلى يديها من جانب اخر ومن هنا وعلى اساس ذلك اقول : ان قدر مسؤولية هذه الحكومة ليس قدرا يسيرا .

ولانني لا اريد ان اطيل ، سوف اكتفي بالاشارة الى مثال اخر على خلل الاجراءات والاساليـــب التي تمارس في مجال الانشطة الريادية والنموذجية بصورة خاصة ، مما يطبعها باسباب الاحبـــاط ومشاعر الخيبة .

فلقد قيل الكثير عن مشاريع توطين البـــدو بتوجيههم نحو الاستقرار والنشاط الزراعي فتطلعت الى زيارة واحد منها ، وحدث ذلك للمشروع الواقع في منطقة وادي الابيض ــ محافظة الكرك . ولم اكن وحدي وانما كنت بصحبة اثنين من موظفـــي هذه الحكومة . وبعد وصولنا بنصف ساعة وحسب كنا نتبادل عبارة (اليس حراما هذا) ثم (اولا يمثل هذا جريمة بحق الوطن والمواطن . ؟)

راينا عددا من الغرف التي كان يفترض ان تستعمل كمكتب للمرشد ومستودعات للبذار والسمـــاد وغير ذلك ، لكنها غدت خرابا محزنا ومجمعـــا للنفايات بشكل مكرهة صحية ، ثم مجموعة مـــن الاليات الزراعية المعطلة وقد غطاها الصدا واتلفها الاهمال ، ملقاة في العراء ، وبئرا للماء لا يضخ ماء بسبب تعطل اجهزة الضخ ، ومزروعات ذاويـــة مقتصرة على انواع البرسيم وحده ، وشيخا مجوزا لفحت الشمس والسنون وجهه يردد باس وياس ، خبرنا السلطة عدة مرات لكنهم لا يردون علينا ، وحين استوضحناه منذ متى ، اجاب منذ شهر تقريبا وعندما سألناه عن المرشد طرق قبل ان يجيـــب ــ ما يجيبنا ــ . ثم اردف هو انتو من الزراعـــة قلنا له : كلا يا سيدي ، لسنا من الزراعـــة ــ فاستنتجنا ان وجوه الزراعيين المختصين ليســت مالوفة لديه . فتساءلنا ثلاثتنا من هو المسؤول يا ترى ، فتبادر لاذهاننا وللوهلة الاولى انه المحافظ ثم تذكرنا ان الحاكم الاداري يحاكم لا يحكم ، وان دوره يكاد يكون مقتصرا على دور ناقل الشكاوي كما اشار معالي وزير الداخلية في هذا المجلس الكريم ذات يوم ، فهو لا يملك حق مساءلة موظف او ايقاع العقوبة عليه ولو بنقله وذلك خلافـــا لابسط قواعد الادارة الحديثة التي تقول بضرورة وحدة الرئاسة والامر في كل وحدة ادارية ، لكن المحافظ او المتصرف لا يكاد يقوى على تحريـــك جرافه من اجل اصلاح غديرا او طريق ، ثم للتحدث من حاكم اداري نشيط واخر غير نشيط . واوكد لكم ، بان الحاكم الاداري الناجح ــ ولا اقـــول النشيط ــ هو الذي يعرف كيف يتدبر اموره ومع مختلف الاجهزة بالمسايرة والتسلل فقط ، اما اذا

بادر الى التصدي الذي تستلزمه المصلحة لاعتبارات المسايره وتمرير الحال — فان الفشل مصيره .

كان ذلك يا سادتي مثالا اخر لهى ان وزارة الزراعة وسائر الاجهزة المعنية بقطاع الزراعة والمزارعين تعالج الامور احيانا بروح المكتبية والتوكل ، وليس بروح السعي الميداني الواجب ، مما حفز البعض للتو ل عن وزارة الزراعة بالذا ت . ليتهم يحصرون نشاطهم وانفاقاتهم ضمن حقل التحريج وحده ، فلو نجحوا في تحريج المملكة وبسط الخضرة فـــوق ربوعها . . لاحسنوا . ثم ، وكخاتمة تلخص بعض المطالب كما اعتقدها ، فانني اتمنى : —

١ — لو ان الحكومة تضاعف من جهودها السياسة التي تفاجىء المزارع بقرارات منـــع التصدير ، وكانها بذلك ، تطالب فئة صغيـــرة وامني فئة المزارعين بتامين منتجاتها لكل المواطنين بسعر الكلفة او اقل احيانا الامر الذي يمثل صدا عن نشا طجدير بالحرص لهى التشجيع . ولا باس من التدخل في حدود التوجيه .

٢ — لو ان الحكومة تضاعف من جهودها في مجال التحريج واني لاحسبها بقادرة على اكثر من المضاعفة لو انها عمدت بين الحين والاخـــر الى تجنيد بعض من اجهزة الدولة وطلا ب المدارس في هذا السبيل الى جانب اجهزة الزراعة والتحريج

٣ — لو استكملت الحكومة مبادراتهـــا لحل مشكلة التسويق وبحذرية بحيث الاسباب هذه المشكلة المغروسة في قلب كل مزارع .

٤ — لو ان الحكومة تفاد نبـــ لا ان تحظر فقطـــ على استيراد يقع لمثل التفاح والعنب واخيرا فوجئنا بالشنانير ايضا من دول امريكا واوروبـــا فمن قال ان شعبنا لا يستطيع العيش بدون التفاح الاوروبي والعنب والشنار الامريكي ؟؟ والله ان ذلك الترف لاتمارسه الا الامم والشعوب المسترخية وان كل ظروفنا لتضعنا خارج دائرة الاسترخاء شئنا ام ابينا .

٥ — ان تكون وقفة الحكومة الى جانـــب المزارع والمقيمين فوق ربوع باديتنا الممتنعين حتى اللحظة من الهجرة خلفنا سرا بعمان والزرقـــاء رغم العطش والشح في اسباب الرزق ، وقفـــه استناد تجدي . فيكفي منهم بحق ، انهم ظلو حيث هم ، فلم يضيفوا لاعباء الحكومة بهجرتهم جديدا .

٦ — لو عمد ت الحكومة الى تدعيم سلطات الحكم المحلي المتمثلة بالحكام الاداريين لارتبـــاط ذلك بزيادة فعالية الاجهزة المحلية في مجال الزراعة وغيره وخلق فرص واسباب المنافسة بين الوحدات الادارية .

دولة الرئيس ، ايها الزميلا ت والزملاء ،

ومن الماء فان كل الكلام الذي يجري ويتداوله الناس يثير المزيد من اسباب الفزع ولذا فان كـــل مواطن يامل ان تعمد الحكومة الى تقديم مسالة الماء على غيرها من المسائل والامور ، واقترح ان يسمى العام القادم بعام الماء او المسالة المائية ، فتجنـــد معظم الطاقات والامكانات بحثا عن الحلو ل المناسبة فتبادر الى تنفيذها سواء ما اتصل منها بسعي محلي او ما استلزم سعيا على صعيد عربي اودولي فيمتزج السعي بالتوكل ، الامتزاج الذي يتطلع اليه المواطن ويامل ، لان مشكلة الماء ابعد واعقد من ان تحل بمصادر بئر لمواطن غامر بكلفة الحفر في سبيله ويقينا انو لـ ه اخفق لما عوضه احد فهل يعاقب على نجاحه الذي جاء ثمنا لجهد شخصي وفـــردي وبترخيص قانوني ؟ ان ذلك يمثل حقا جديـــرا بالحماية التي نص لحمايه الدستور ، لذا فانـــي اخ فالتمع اصحاب هذا الراي من الزملاء . وان الانجع من ذلك كله ، ضمن دائرة الحلول المستعجلة والاتية ان لا تقتصر المؤسسات المعنية بموضوع الماء ، مناشداتها ومخاطبتها بشان الاقتصـــاد في استعما ل الماء لغى الاستعمالا ت الضرورية ، وانما يجب ان يمتد سعيها لكي يشمـ ل مظاهر التـــرف في استعمال الماء حينذاك يقتنع المواطن ويتعاون لانه ما من شيء يقنعه بالتعاون اكثر من شعوره بالمساواة وحسن العدالة ، فهو حين يلحظ ذلك ويحسه ، يغدو شديد الخجل من ادنى المخالفات مما يزيد من هج وقدة الحسن والفكر المسؤولـــين في اعماقه .

واخيرا فلئن اقتصرت حديثي على الجانب السلبي من الاشياء ، مبرزا وجه التجهم منها فان ذلك ينبغي ان يؤخذ على انه بعض من السعـــي الواجب نحو ما نستهدفه معا كحكومة ومجلس ، باعتبار ان ذلك يعد لمبرر وجودنا حيث نحن ، خدما للشعب امن بربه دون شريك ، واعطى ولاءه لوطنه وامته ومليكه ولمبدأ الشرعية في ديـــاره دون حسبا ن .

دولة رئيس المجلس

السيد محمد الفرحان العبيدا ت

٧ — السيد محمد الفرحان العبيدات

ما كنت اود الكلمة لولا انني سمعت عـــن المشاريع الزراعية التي ورد ذكرها في بيان معالي وزير الزراعة ، الذي حملناه الباس ، والتي لم يشاركني الفلاحون على غير الراي ، وقـــد اجمع رواد المضافات على ان الفلاحين اصبحوا شبعانون وريانون وحالتهم مطمئنة والحمد للـــه اما عن الارض وفي الحقيقة فهم عشى وفي حالـــة سيحتاجون معها الى فزعه كل مسؤول عن الامر ونخوتهم الوطنية ، وقالوا نحن نحب الخير للناس جميعا ونحبه لانفسنا كذلك ويهمنا جدا جدا مـــع خضره وبيارات واصحاب اساطيل المياه التـــي تسبح في خزائن بعيدا من البلد ان تكتظ الى جانب ذلك عقولنا وايدينا وقلوبنا وجيوبنا لتنضم مـــع صحارينا وبوادينا وسهولنا فالتنمية ليست وقفا على ارض معينة وليست فكرا على نفر من الناس وانما هي مشاع وللجميع ولا يفيد هذا التغيير الا من الطريق الفكري والاجتماعي ونشر الوعـــي والعمل على تهياة الراي المجلس .

وعمليا ت التنمية في كل مستوياتها ضرورية كانـــت او حلية وفي كل ميادينها اقتصادية كانت او اجتماعية هي انتقا ل للنمط القائم من انماط الحياه الـــى نمط العصر وهذا الانتقال يتطلب جهودا ويتطلـــب اعمالا تجعله حقيقة وتقدمه الى واقع ، واذا اهيب للتنمية ان تكون ناجحه وان تكون صحيحه يجب ان تبدأ بالانسان .

من قيمة من تصوراته ومهاراته ياكل تفاصيلهـــا وجزئياتها لان التنمية بجميع انواعها لا تحققهـــا الاوامر ولا الانظمة والقوانين اذا لـ م تستند لحالة في العمل وطموحه وسلوكه ووعية ورغبته في العمل والا انقلبت الى لقق يمزق المجتمع ان المجتمع النامي يعيش معركة تفرضها عليه طبيعة الحياة المعاصرة معركة دفعنا اليها انسان مجرد من كل سـلاح معركة يقف فيها مجتمعنا النامي امام الماضي بكل ماله من تكاسة وجلال وبكل ما فيه اوهام وخيـــال لكل شخصيته التاريخية لمنبلة وقيمة وعبره ويقف اما م الحاضر المتحرك المتغير بمطالبه الحيويـــة وحاجاتـ ه العديدة المتغيره فهو ليس كتاب لتاريخنا

هو حاضر فرض على مجتمعنا ادوات جديـــدة وطاقات جديدة وقيم جديدة في الانتاج والعمل هذا الحاضر لا يحتمل الا جهودا جديدا فلا مكان فيـــه للبديل فعلى قوى الشعب العامل جمعية ان نهب للعمل وبعزم شديد لتلحق بزمن ويتطلب ذا لك دونما توقف لتلحق بركب وبمستوى حياة الشعوب وهذا يعتمد على سواعد ابناءها النابغين المخلصـــين ، ويعتبر فسادا لاسس السلام والخطر الذي الذي تتعرض له الانسانية ياتيها من ضعفاء وياتيهـــا من الحاجة والفقر ومن العجز والمرض وياتيها من تخلف الوعي .

وليس عبر الحقول ، اذ ان دين الشعب مبـــن يعنيه ويحميه من الفقر والجوع والحرمان ، اذ انها القوه القادرة في هذا المجال واعضـــاء الوزارة والمسؤولون في الدولة يعتبرون بحسب مراكزهـــم عناصر تقد محضاري ويسالون من هذا امـــام الله والناس وضمائرهم ، ومن اجل ذلك فالحكومة مدعوه لصهر المجتمعا ت المحلية من بدو وحضر وفلاحين في بوتقة الانسانية المتطورة وصياغتهـــا صياغة قومية ، والعمل على تماسكها وتقويتهـــا وربطها بعضها ببعض لتنمو كلها نموا متبادلا .

دولة الرئيس

قرات في كتاب ووجدت انني مدفوعا لتقديـــم التواصي او المشورات او الاراء وهي تصلح حقيقة ان تدرس لان فيها ما يفيد وتشمل هذ ه التوصيات اربعة موضوعا ت رئيسية من اجل التطور الزراعي والاقتصادي والصناعي وهي :

اولا : استصلاح الاراضي والمحافظة علـــى التربة والري .

ثانيا : تنمية الالات الزراعية وتنميتها والعمل على ادخالها في الزراعة .

ثالثا : الاجتهاد في التعليم الزراعي في وزارة التربية والتعليم وفي جميع الشعب .

رابعا : استخدام المواد الزراعية والاهتمام في التصنيع فيما يتعلق بالموضوع الاو ل باشير :

١ — بدراسة الوضع الاقتصادي للقبائل البدوية ودراسة جغرافية البادية خاصة الاماكن التي ترتادها القبائل وتعيين اماكن الابار الارتوازية فيها والعمل على حفر الابار الجديدة كلما كان ذلك ممكنا واقامة زرائب للمواشي وبناء سقائـــف تحفظ بها الاعلاف المبيسة للماشية وارى ضرورة الاتجاه الى تحسين معيشة القبائل التي لم تتبدل

بعد ، لنمضي الى الحياة المستتبة في الاراضـــي الخالية من الزراعة ، وجر المياه اليها والى جميع الاراضي الغير مستثمرة لزرعها وتحسينها .

٢ ـــ ان تجري دراسة شاملة للاراضـــي الزراعية وعوامل التربة لتصل الى تنفيذالمشاريع المقترحة حيث ينبغي معرفة الميزات الطبيعيـــــة للتربة ودرجة خصوبتها .

٣ ـــ وضع برنامج لمعرفة الوسائل المؤدية الى منع طرائق الغايات وتنظيم تعليمات اراضي الى الماشية بانواعها وعمل مصائد لمنع تاكــــل التربة والاحتفاظ بعذوبتها والحيلولة دون انجرافها ويستحسن ان تكون المصائد تجاه المراكز لانحدار فيها الامطار .

٤ ـــ الاهتما مبزارعة الغايات وادخـــال نباتا تالمراعي والاكثار منها وحمايتها .

٥ ـــ يتعاون الفنيون ، : الزراعي والمهندس في علوم التربة معا في تصنيف مشروعات استصلاح الاراضي الزراعية وان تسير مشروعات الري وصرف الماء الزائد جنبا الى جنب .

٦ ـــ الاسهام في غرس شجر الزيتـــــون وحمايتها واستصلاح تشجير الاراضي ، وفيمـــا يتعلق بالاهتمام بالالات الزراعية وتطويرها او لا : ارى ان تدعم الدولة المستورد لهذه الالات لتشجيعه على إستيرادها وادخالها في الزراعة على ان تحدد انواع تلك الالات وعددها حتى لا تستغل تلك الميزه لمصلحة اخرى ، وتوفير القطع الغيار لهـــا وان توافق سعرها وسعر قطع الغيارء وتسهيل سعرها حتى ليتمكن المزارع من شراء الالة والادوات الزراعية والاسمدة وغير ذلك من متطلبات الارض

ثانيا : ان استعمال الالات الزراعيـــــة وانتاجها تتوقف على انشاء محطات للاشراف على الالات واصلاحها وان توضع تلك المحطات تحت اشراف الدولة مباشرة باعتبارها خدمات اساسية او تأسيس تعاونيات زراعية متخصصة في هذا الامر ، وبما ان انتشار الالات الزراعية سيؤدي الى عدم استعمال الحيوانات في فلاحة الارض ياتي هنا دور الحكومة للقيام بالامور اللازمة باختيار احسن السلالات الحيوانية التي تفوق السلالات الموجودة حاليا .

ومنذ زمن ابتغاء احسن الانتاج الحيوانـــي ولنتيجة ذلك المتغيرات الاجتماعية من الطبيعـــي ان يحصل اثارا على الايدي العاملة وينبغـــــي ان تفكر الحكومة باستيعابهم وتشجيعهم علـــــى استخدام الالات والاستعانة بالخبراء .

ثالثا : **ومن حيث الاتجاه في التعليم الزراعي** ارى :

١ ـــ ان الريف بحاجة الى ثقافــــــة الجامعات وخريجات جامعية في توصلها الى وسائل انعاش الريف خصوصا وان الجامعات في الاوساط الريفية و في كل بلاد العالم اقوى منها المدينة في

٢ ـــ وكذلك من المفيد انشاء مؤسستـــين زراعيتين احداهما مؤسسة الابحاث الزراعيـــة لدراسة التربة والمحاصيل وثانيها للتدريس الزراعي من اجل ايجاد متين يعملون في الزراعة .

٣ ـــ يؤخذ بالامتيازات الجامعية الذيـــــن يعملون في الزراعة وللكليات الجامعية ان تنظم دراسات خاصة لزيادة الثقافة الزراعية الشامخه تتمشى مع تنمية البلد ، ومن الضروري ان ينال التعليم الزراعي في جميع مراحله عناية خاصـــــة تتناسب مع اهمية الزراعة .

٤ ـــ اوصي بتشجيع البحوث العلميـــــة الخاصة برفع مستوى الانتاج الزراعي ، ومـــن حيث استغلال الموارد الزراعية اوصي بتشجيع ونشر الثقافة الصناعية والتعليم المهني وذلـــــك بفتح المراكز الصناعية والاجتماعية لتحويل المنتجات الى سلع استهلاكية يستفيد منها المجتمع وفتـــح مراكز للتطوير بحيث يفتح مركز لكــــــل خمسة عشرة قرية لان مركز واحد للتطوير لكل قريـــة كثير التكاليف وان فتح مركز تطوير واحد لبلـــــد كاملة لا يفي بشيء ولا تجرى تخصصات ولايمكن ان يخدم قوى العقيدة المبذورة على سطح الارض وكذلك انشاء معاهد للبحث في استعمالات المحاصيل الزراعية وارسال بعثات عملية الى البلدان الاخرى التي لها علاقة بالالات الزراعية ، وحتى تتجنـــب سيطره الافراد على صناعة ما او مجموعة مـــن الصناعات تقصد استغلال الايدي العاملة يجـــب انشاء نمط تعاوني ليس فقط بالصناعات وتبـــاع المنتوجات في مخازن تعاونية متقارنة في كل القرى

والمتير بتشكيل هيئة عليا من القطاعـــين العام والخاص ويختار اعضاءها من المختصـــين من شتى النواحي الفنائية والاجتماعية ويكـــــون من مهامها :

١ ـــ وضع السياسة العامة التي تنســـق النشاط لشتى الهيئات الزراعية .

٢ ـــ تركيز البحث العلمي لما له اثر في حياة الشعوب ولان الريف مصدر القوة والنماء . ان تحسين الاحوال الاجتماعية يتوقف اولا علـــى المعرفة وثانيا على الفهم وثالثا على الحكمة في تطبيق المعرفة والمفهوم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس

السيدة نائلة الرشدان

السيدة نائلة الرشدان

لقد قرات تقرير معالي وزير الزراعة فلم يات هذا التقرير بشيء جديد في السياسة الزراعيـــــة سوى الصورة القائمة جدا من الانتاج لهذا العام بالنسبة للسنوات السابقة ايضا والتي كانت هي بدورها مجيفة ايضا .

١ ـــ هذا التقرير ما جاء بجديد عن اي من التقارير السابقة التي كانت شكوى المزارع فيها كبيره والتي ظهرت الحاجة الى اتخاذ خطـــوات جديدة لمعالجتها

٢ ـــ لا تزا ل وزارة الزراعة او الحكومـــة متهيبة من الدخول في السوق وتثبيت السعـــــر للمزارع بحيث تضمن له بعض الحوافز التشجعية وبالتالي السيطرة على انواع المحاصيل التـــي تنتجها البلاد بناء على سياسة مرسومه جســـب قانون الزراعة .

٣ ـــ قصة مصنع البذور اتبعت في السنوات العديده الماضية ولم يكن للمصنع اي تاثـــير على توجيه اسعار البذور الفائضة ، فكيف نتوقع ان يكون له تاثير الان الا اذا ازداد حجمه عدة مـــرات واصبح مؤسسة غير تجارية لا تضع الربــــــح والخسارة من حسابها .

٤ ـــ السلعة الزراعية المصدرة هي كاي سلعه اقتصادية في علاقتها مع الاسواق الخارجية وان عدم الاستقرار في وصولها للاسواق الخارجية سيجبر تلك الاسواق للاستغناء عنها وبالتالـــــي كساد الانتاج الاردني في الخارج بينما كل دول العالم تعطي دعما للتصدير الوطني للخارج ومن بينهـــا التصدير الزراعي .

واخيرا اتساءل ماذا صنعت وزارة الزراعة لاستعادة الراسمال الاردني الضخم في الثلاجات والخبرات الزراعية والذي ذكر مدير مؤسســـة الاقراض الزراعي انه هجـــر البلاد الـــى لبنـــان وتركيا .

دولة رئيس المجلس

الشيخ خلف ابو نوير

٩ ـــ السيد خلف ابو نوير

دولة الرئيس حضرات الاعضاء

حو ل بيا ن معالي وزير الزراعة عن الانجازات والمشاريع الواردة في الخطة الخمسية وعـــــن الاستراتيجية والاهداف التي تبنتها الدولـــــة وحددتها في خططها التنموية

دولة الرئيس حضرات الاعضاء

اولا يسرني ان اشكر معالي وزير الزراعة على التنظيم الذي احدثه في اجهزة وزارة الزراعة

ثانيا ان المقصود في طلب مناقشة مشاريع الزراعة هو الاستعجال بعمل شيء للمواطنين باسرع ما يمكن اتجاهه الجفاف وهذه السنة الفاحلـــة قدر امكانيات الدولة .

ثالثا اننا لن ننكر البنا والتطور الذي عم انحاء المملكة رغم بعد اطرافها المترامية وشـــح مواردها وكان هذا بفضل جهود جلالة الملـــك المعظم .

دولة الرئيس حضرا ت الاعضاء

اسمحو لي ان اذكر شيىء لمجلسكم الكريـــم لكونه يهمنا جميعا .

ان المطالبات التي نسمعها من المواطنـــين في الاجتماعات والقطاعا ت التي شرفنا جلالة الملك بتمثيلها ويرغبون نقلها للحكومة الموقرة . هي لم تكن من باب الحاجة لعدم وجود الخدمات فقط .

ولكن من الظواهر الموجودة بين مجتمعنا وهي الغناء الفاحش الغير طبيعي والبناء المتطـــــور الغير طبيعي وتصرف بعض المسؤولين في الدولة كانه يتصرف في مؤسسة الخاصة يحرم ويعطـــي كيف ما يشاء دون حساب ولا عقاب .

دولة الرئيس حضرات الاعضاء

ان هذه الظواهر التي ذكرتها لمجلسكم الكريم انما تركت انطباعات في نفوس المواطنـــين تجعلهم لا يؤمنون بما لديهم ولا يقتنعون يتنكـــرون للخدمات والبناء والعمار والجهود المخلصة لهـــذا البلد بلدنا العزيز الذي عشنا فيه متساوين في اليسر والعسر .



دولة الرئيس حضرات الاعضاء

انني احيي بالدولة الموقرة ان تضع لهـــذه الضواهر حد لخطورة نتائجها في مجتمعنا ولكونهـــا مواكبة الى اجهزة الدولة راجيا الحجر عليهـــم ومعالجة جربهم وجنامهم .

خلف ابو نوير

دولة رئيس المجلس

السيد شمس الدين طاش

١٠ ـــ السيد شمس الدين طاش

دولة الرئيس

انطلاقا من توجيه دولتكم بحصر الكلام في المواضيع التي لم يتطرق اليها الزملاء فانننـــي ساتجاوز عن بعض النقاط وساتكلم في حصره .

ان هذا المجلس وافق على الاقتراح المقـــدم من بعض الزملاء بطلب مناقشة السياسة الزراعية لقناعته بأن هناك مشكلات تواجه هذا القطـــاع الهام وان من واجب كافة الجهات التباحـــث بخصوصه ومناقشتها للتعاون في وضع الحلـــول المناسبة .

وان لا يكون احدنا بعيدا منمشكلات الزراعة يعني انه يستطيع ان يبقى بعيدا عن مشكـــلات الزراعة والمزارعين وخاصة بعد ان اثير الموضوع بهذ هالصورة امام هذا المجلس وعلقت عليه وسائل الاعلام الامر الذ يافسح المجال امام بعض المزارعين للاتصال ببعض اعضاء المجلس للاطلاعهم علـــى مشكلاتهم لنقلها الى الحكومة .

ولكن الحق يقتضي ان اقول ان الحكومـــة لم تكن غافلة عن معظم هذهالمشكلات الا انها وحسب ما جاء في بيان معالي وزير الزراعة لم تتمكن بسبب بعض المعوقات ومعظمها ماليه من انجاز خططهـــا الموضوعة لمعالجة هذ هالمشكلات ، اما المشكلات الادارية كالتسويق والاستيراد والتصدير وتحكـــم الشركا تبالبذور والاسمدة والمبيدات والتلاعـــب باسعارها فامور المشار اليها بعض الزملاء فيكلماتهم لذا فانني واذ اؤيد اقتراحاتهم بخصوصها ارجو ان اتطرق الى موضوع اخر ورد في بيان معالي الوزير دولة الرئيس ـــ هنالك موضوع انتباهي في بياني معالي وزير الزراعة والمائي واعتقد ان الموضـوع جدير بالتوقف عند موبحثه بصورة جدية وايجابية

اشار معالي الوزير في اكثر من موضع فيبيان الى موضوع الجفاف مبيا انه السبب الاول فـــي مشكلتينا الزراعية والمائية ، وبالقاء نظرة علـــى البيانات الرقمية التي اوردها معالي الوزيـــــر نستخلص بأن بلدنا وفي ما مكمامنا هذا مضطـــر للاعتماد على ما ينتجه ٧٪ من اراضية الزراعية وهي المساحة المروية من اراضينا الزراعية امـــا الـ ٩٣٪ الاخرى من الاراضي الزراعية ولاعتمادها على مياه الامطار فانها ومنذ سنوا تلا تعود علـــى البلد باي مردود زراعي لاستمرار اعوا مالجفاف

وهنا ايضا لا بد من الاشارة الى ان الحكومة شعرت بهذا الخطر ووضعت الحل المناسب لمعالجة كما جاء فيبيان معالي الوزير الذ يالقاه امـــام هذا المجلس بتاريخ ٢٨ـــ٥ـــ١٩٧٩ اذ قال معاليه على الصفحة الثالثة من بيان ـــ ان الاستراتيجية والاهداف التي تبنتها الدولة وحددتها في خططهـــا التنموية في ضوء المشكلات التي يواجهها القطـــاع الزراعي تتمثل فيما يلي : واورد معاليه سبعـــة بنود جاء في نهاية البند الاول منها ما يلي حرفيا . .

والتوسع في الزراعة المروية باستغـــلال مصادر المياه المتاحة

اذن السبب الاول في تدني الانتاج وقلـــ ة المحصول هو الجفاف . . والعلاج هو التوسع في الزراعة المروية ، واعتقد ان منطقتـــي الازرق الشمالي والجنوب هما من اجود مناطق المملكـــة لمثل هذا التوسع لانهما تتوفر فيهما المياه علـــى اعماق بسيطه تتراوح ما بين ٣ـــ١٠ امتـــار ، ولاصحاب الاراضي في هاتين المنطقتين قصةبدات منذ مدة طويلة ولم يتركوا بابا الا وطرقوة وفي كل مرة يوعدون خيرا ولكن هذا الخير لما يصل بعـــد اليهم ، والغريب انه لم يرد في بيان الحكومة من سياستها الزراعية اي ذكر لها بين المنطقتـــين او البادية الشرقية اما اذا كانت الحكومة تعتبـــر قرارها بتفويض بعض اراضي الازرق الشمالـــي على المزارعين ببدل مثل مقداره ثمانون دينارا للدونم الواحد هو سياستها لتشجيع الزراعة المروية فان هذا القرار بحد ذاته مخالف للاستراتيجية التـــي تبنتها الدولة لانه يحول دون التوسع في هـــذه

الزراعة لان مقدار بد لالمثل المذكور باهظ جـــدا ليس بامكان هؤلاء الناس ان يدفعوه ، لذا فان اضم صوتي الى اصواتهم واناشد الحكومة بما يلي :

١ ـــ اعادة النظر في هذا القرار وتخفيض بد لالمثل المذكور الى المحدد له اليوم السابع من شره ايلول القادم .

٢ ـــ تفويض اراضي الازرق الجنوبي ايضا على اصحابها اسوة باخوانهم في الازر قالشمالي دون تميز بين فئة واخرى من المواطنين

واصحاب الاراضي في هاتين المنطقتين وبعكس اصحاب الاراضي في المناطق الاخرى لا يطالبـــون الدولة بأن تقوم بحفر الابار لهم ولا بشق الاقنية وله باقامة السدود وكـ لما يطلبونه هو تفويض الاراضي عليهم ببدل رمزي والاسراع في معاملات التفويض . واعتقد ان من واجب الحكومة ان تلبي طلبهم هذا لتشجيعهم على الارتباط بهذه المنطقـــة لكي يقوموا باستصلاحها وزراعتها للمساهمـــة في زيادة الانتاج الزراعي . واخيرا ارجو ان اؤكد على موضوع المزارعين في سيل الزرقاء الذي اشار اليه الزميل عبدالله اخورشيده ان هؤلاء المزارعين باتوا يشعرون ان الحكومة عازمة على حرمانهم من المياه التي تنبع من اراضيهم بعد ان منعتهم من حفر الابار لري مزارعهم .

دولة الرئيس سيداتي سادتي شكرا والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس

الدكتور زهير ملحس

١١ ـــ الدكتور زهير ملحس

سيدي دولة الرئيس ،

اريد ان اعلق فقط على الاجراءات التنفيذية التي قامت بها الحكومه في كلة وزير الزراعة ومنها تنفيذ الجزء الاكبر من خطة تنمـــية وادي الاردن الزراعية الاجتماعية .

وهنا اتساءل ، هل وزعت سلطة وادي الاردن الاراضي على مستحقيها . خصوصا الذيـــن خدموها في الماضي والعشرات السنين والذيـــن لا يزالون في الوادي الاخضر مستقبلا ام انهـــا اعطت التاجر والمهندس والطبيب والموظـــف وغيرهم من ابناء المدينه وحرمت من استحق الارض لانه ابنها اولا واخيرا .

بيدي عريضه مقدمة من عدة عائلات سكنت الاغوار باستمرار ولعشرات السنين وحتى في اواخر الستينات ، ولكن لم ينلها الحظ ولم تتملك ارضا وهي اجدر بها ن الذين يسكنون منـــازل عمان او اربد والسلط وانا منهم .

ارجو ان اقدم هذه العريضة الى امانـــة المجلس لعل الحكومة الموقره ممثلة بسلطة وادي الاردن تنصف هؤلاء المواطنين وتبيعهم ارضهـــم ليبقوا عليها ويزيدوا انتاجها .

٣ـــ سد المقارن ـــ وهو مبشر بالخيـــر وارجوا ان يوضح لنا معالي الوزير ان كـــان جاء السوري كما سلبا فارجوا ان نعاود ونعاود الكرة حتى يتحقق هذا المشروع .

٤ـــ اذا بعد سنة ٢٠٠٠ سؤال سابق لاوانه كلا . فقد ذكرت لكم في جلسة سابقة ما ذكر عن نضوب مياه راس العين قبل ٥٤ سنة . ومنا هنا من كان موجودا ولو انه لا يعي جيدا ذلك الزمان لذلك فسؤالي عن سنة ما بعـــد ٢٠٠٠ وارد وواجب لاولادنا واحفادنا ولمستقبل هذا البلـــد الحضاري والزراعي حتى تتحقق امنيـــة الاخ السيد عبد المجيد حجازي .

ارجو ان اذكر هنا فقط ولغايات تسجيـــل هذا اوضوع انه ربما جاء خلاص هذا البلد وهذه الامة من مياه بحر الفرات ن شماليسوريا .

لا ازيد على ذلك لانه موضوع يحتاج الـــى درس ودارسة ودراية .

وشكرا »

اما بيان وزير الزراعة من انجازات مشاريع الخطة الخمسية لقطاعي الزراعة والمياه فجاء مليئا بالارقام والاحصاءات . اقل من ٦ بالمئة من اراضي المملكة صالحة للزراعة ، ومن هذه ٧ بالمئة فقط تعتمد على الري . وقد اخبرنا العضو المحترم السيـــد عبد المجيد حجازي ان ما لا يقل من ٩٠ بالمئـــة من اراضي المملكة صالحه للزراعة لوتوفر الماء وهو الاساس وبيت القصيد .

فمشكلة الاردن الزراعية الاساسية هي في عدم وجود الكمية الكافية من المياه ان كان ذلـــك للشرب او الري . فتوفر الماء هو اساس البقاء لنا ولتقدمنا ، وهنا لا بد لي من ذكر ما يلي حقا على وحقا لاجيالنا القادمة .

١ ـ سد الملك طلال وخمسون مليون مترا مكعبا من الماء كتب منه الكثير ودرسه المختصون وقرروا انه صالح للشرب بعد عمليات التكرير ورصدت المبالغ وصرف قسم منها ، وفجاة علمنا بالخبر الموجز انه غير صالح للشرب . فكيف حصل هذا وكيف كان صالحا من قبل المستشارين سابقا وغير صالح الان ؟ وهل هو اكثر تلوثا من نهر التايمز في لندن ؟ هذه تحتاج الى اجوبة عملية منطقية مبنية على حقائق لا على احاسيس .

٢ ـ تمديد قناة الغور الشرقية والدعوة الى جر مياه الشرب منها الى عمان ـ ولو انها لم تذكر بالتقرير ـ فكرة جيدة ولكن على ان انبه واذكر . . . فناص واحد على راس القناة في شمالها من العدو المحتل عطل القناة في اواخر الستينات وزراعة الغور لعدة سنوات ، بحجة قبلها العالم ولم يهاجمه عليها وهي امنة من قبل المستدلين . . ماذا يمنع غارة خطاء عليها وهي على حدود العدو لتقطع المياه من قناة الغور ومن مياه شرب اهالي مدينة عمان . . الامر الذي لو حصل على سد الملك طلال لمثلا لاعتبر اعتداء متعمد حتى من اشد المتحمسين للعدو الصهيوني في الغرب والشرق .

دولة رئيس المجلس

السيد سلطان العدوان

١٢ ـ السيد سلطان العدوان

دولة الرئيس

السادة الاعضاء

تعقيبا على كلمة السيد وزير الزراعة التي القاها في جلسة المجلس الوطني ارجو ان اوضح مايلي : ـ

ان القطاع الزراعي ومواسم الجفاف ومشاكل المزارعين في الاغوار والمرتفعات وما يتعرض جهودهم من المشاكل قضية ليست انيه ولم تنشا اليوم او امس الاول ، وان مشكلة القطاع الزراعي هو قطاع يهم المزارعين والمستهلكين يهم كل من يعمل في الارض ومن لا يعمل بها يهم الطالب والعامل يهم الجندي والموظف يهم ربة البيت ورب الاسره وهذا القطاع الهام الذي يهم الجميع لا استثناء ينبغي ان تبحث مشاكله ويخطط لتطويره وتوضع السياسات الثابته لدعمه وتمكينه من النمو .

وهذا القطاع الهام كان ينبغي ان يخطط لتطويره قبل مده بعيدة اما وقد جاء احتلال الضفه الغربيه فقد وضعنا امام الامر الواقع والحقيقه التي لامناص منها وهي ضرورة اعطاء الاهميه القصوى والاولويه التي يجب ان يسبقها اي اهتمام ولكن ماحصل لم يكن كما توقعه المزارعون .

لقد اشار السيد الوزير الى ان المساحه الصالحه للزراعه من الاراضي الاردنيه تساوي (٩،٣) مليون دونم من اصل ما مساحته (٩٣) مليون دونم وهي مساحه الارض ومن هذا يتضح ان مساحه للزراعة تساوي ٥٪ من مجموع مساحة الارض الاردنيه وهذه نسبه ضئيله وبائسه .

وبالرغم من قلة النسبة وضآلتها فقد كان يتطلع المواطن الى تجنيد الطاقات لاستغلال النسبة ، ليرى بعدها التخطيط السليم والبرامج والسياسات بعيده المدى التي يضعها المسؤلن لتطوير الزراعة ودفع عجلتها الى الامام لم يلمس المواطن نتائج قرارات اتخذت لحماية وتنمية الزراعة ولم يلمس المواطن ما اتخذه المسؤولون لتشجيع الناس على الاقدام على الزراعة والتمسك بالارض لا من قبل اعتبارها مورد رزق او اقتصاد بل من بيل الانتماء الكبرياء الوطني دولة الرئيس .

دولة الرئيس

السادة الاعضاء

ان تطوير ما يستغل من الارض الادرنية زراعيا والعمل على زيادة هذه المساحه وتوسيع رقعتها ودعوة الناس وتشجيعهم على الزراعة وتحسين مصادر الدخل الوطني والتمسك بالارض لا يمكن ان يكون دون ان تكون هناك جدوى اقتصاية للعمل الزراعي ودون ان تكون هنالك حماية فعليه للانتاج وحماية للمصروفات وحماية للدخل .

ان التنمية الزراعيه وتطويرها تصطدم بمشاكل وعوائق كما قال السيد الوزير في كلمته وان تفتت الملكية الزراعية وتدهور الانتاجية وتعدد الاجهزة العاملة في القطاع الزراعي وتدني كفاءة استغلال الموارد المائية وتجارة الاراضي وعدم كفاية الاموال للاستثمار الزراعي وضعف التنظيم التعاوني والتسويقي وضعف البحث والارشاد الزراعي كلها عوامل تقف في طريق المسيره الزراعية وهذه العوامل التي ذكرها السيد الوزير ليست عوامل انية او جديدة ، انها عوامل ترعرعت وما تزال تنمو مع نمو القطاع الزراعي وتطوره .

وحبذا لو تضمن بيان السيد وزير الزراعة في ضوء الحقائق ذكرها السياسة والخطط التي اعدت من قبل المسؤولين لمعالجة هذه المشاكل ولدفع المسيرة الزراعية بقوة الى الامام .

حبذا لو تضمن بيان السيد الوزير الاجراءات لزيادة حجم الانتا ج .

وحبذا لو تضمن البيان السياسة العامة لمحاربة تفتت الملكية الزراعية ، ورفع كفاءة العمل التعاوني والتسويقي والبحث والارشاد الزراعي .

وحبذا لو تضمن بيان السيد الوزير الاجراءات التي اتخذت حتى الان للحد من تعدد الاجهزة العاملة في الزراعة ، او ما هي الخطط المعدة للتنسيق بين هذه الاجهزة المتعددة للسير في اتجا هواحد .

حبذا لو تضمن البيان السياسة العامة لحماية المزارع عندما يتعرض للويلات والكوارث الطبيعية ، او عندما يتعرض سعر انتاجه الى هبوط غير متوقع يؤثر على مستقبله الزراعي وعلى نظرته الى الزراعة والارض .

نحن مع حماية المستهلك ، ولكن علينا ان لا نغفل المزارع وحماية الاول يجب ان لا تكون على حساب الثاني .

ان تجارة السلع الزراعية كاية تجارة اخرى قابلة للعرض والطلب وموضوع تصديرها الى الخارج او عدمتصديرها هوالامل والحافز وهو المقتل بنفس الوقت ، وقد اخذت الدول المتقدمة والنامية التي تخطط للتنمية بعين الاعتبار موضوع دعم المنتج وحمايته لزيادة انتاجه والاكثار منه .

اننا مع السيد الوزير عندما قال بان تحقيق اهداف التنمية الزراعية في بلد كالاردن ليس بالامر السهل ، وذلك لتعرض المواسم الزراعية لتقلبات جوية وافات مزراعية وعوامل اخرى مختلفة .

ولكن اليس هناك مجال للتنظيم والتخطيط والتنشيط ، اليس هناك مجال لوضع اسس قانونية لعمل نمط زراعي يهدف الى تنويع الزراعات وزيادة الانتاج ولماذا ننتظر كل هذه السنوات هذه السنوات ونحن نتحدث عن تفتت الملكيات ولم نتخذ اي اجراء للحد من خطورة التفتت .

انني اتفق مع السيد الوزير عندما ذكر في بانه على راس مشكلات القطاع الزراعي . تفتت الملكيات الزراعية والتي تؤدي الى زيادة كلفة الانتاج وقلة الاستثمارات في الزراعة لذلك ارجو ان يسمح لي ان اذكر بانه لا معنى لتوزيع اراضي الاغوار مثلا بعد اخذها من اصحابها دون ان يكون هناك امكانية لتزويدها بالمياه بشكل كان وخصوصا اننا والحمد لله لا يوجد في اردننا العزيز هذه الاقطاعيات الكبيره من الاراضي التي يمكن توزيعها وان تفتت ملكية الاراضي القليله المساحه مع شح الميا موقلة وجودها يعود بالضرر الكبير على السياسة الزراعية .

كما اننا نلاحظ عدم الدقة في استغلال الموارد المائية ومثال ذلك قناة الغور الشرقية التي ما زالت تمتد لمسافات طويلة بحيث لا تكفي المياه لري جميع الاراضي الممتده على طول هذه المسافة فكيف اذا استغلت القناه كما علمت من تصريح السيد رئيس سلطة هيئة وادي الاردن التزويد مدينة عمان بمياه الشرب .

دولة الرئيس ـ حضرات الزملاء

ان المبادرة الخيره التي قامت بها الحكومة مشكورة بتشكيل المجلس الزراعي الاعلى برئاسة دولة رئيس الوزراء الاكرم واتحاد المزارعين وتنشيط البحث العلمي ودعم المنظمات التعاونية والاستمرار في انتاج البذار المحسن لاقراض المزارعين والاستمرار في اعمال التحريج هي خطوات بناءه ومن شانها ان تسهم في نمو القطاع الزراعي وتطوره نحو الافضل .

راجيا قبل ان انهي كلمتي ان اتمنى على الحكومه الرشيده ان تعمل على مد يد العون للمزارع وخصوصا ان المزارع تعرض في السنوات الماضية لخسارة جسيمه لظروف خارجه عن قدرته وارادته .

وهذا العون يمكن تلخيصه في الامور التالية :

١ . تاجيل سداد الديون والقروض المستحقة على المزارعين لهذا العام نظرا لان الضرر على المزارعين كان عاما وشاملا في جميع المناطق .

٢ . اعفاء المزارع من الضريبه لهذا العام نظرا لظروفه القاسية وتامين الاعلاف والبذار للمزارع حتى يتمكن من مواجهة الصعاب التي تعترضه وبهذا يكون قد ساعدنا المزارع وخففنا من الضرر الذي لحق به حتى نتمكن من الاستمرار في العمل والانتاج .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس

الدكتور عيسى القسوس

١٣ ــ الدكتور عيسى القسوس

يتضح من بيان معالي وزير الزراعة ومن مجمـــل الحقائق التي لا تخفي على المعنيين بالزراعة ان الوضع في هذا القطاع الها مينذر بالسؤ عامـــا بعد عام مهددا الاقتصاد الوطني والتوزيع السكاني واصبح قطاعا طاردا للسكان من مواقع الانتاج في الريف الى مواقع الاستهلاك في المدن ومن ثم زيادة العبء التمويني على الدولة .

والجانب الخطير في هذا الامر ان الاردن والذي كان الى عهد قريب يسد حاجته من مادة اساسيـــة كالقمح اصبح في الظروف والمواسم العادية لا ينتج اكثر من خمس استهلاكه منه ناهيك عن سنـــوات الجفاف كهذا العام حيث يتدنى الانتاج الى نســـب مخيفه تهدد الامن القومي

ان مراجعة بسيطه نوعيا وكميا لقوائـــم الاستيراد من الخارج للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية في العشر سنوات الاخيرة بحسم هذه الصورة المفجعه على الرغم من الفائض الشكلـــي لبعض الخضار كل ما هو الذي ياخذ طريقة الـــى التصدير وان كان مرده الى عدم اتباع الـــدوره الزراعية وسوء التسويق في الداخل والجهـــود الفردية المبذوله من قبل المزارعين لكسب الاسعار في الدول المجاورة .

ومن المفيد هنا التاكيد بان بيان معالي وزيـــر الزراعة قد جاء وصفا للوضع في قطاع الزراعة كما وتعرض للكثير من الاسباب التي ادت الـــى الوضع الحالي ، ولكنه لم يعرض امامنا خطة متكاملة من جميع النواحي تعالج هذا القطاع الهام رغم ذكره لبعض المسائل الهامه التي تعمل وزارة الزراعـــة على معالجتها ، اقول ان خطة زراعية يجب ان توضع متضمن تشخيصا شاملا للعوامل والمسببات التي ادت بالانتاج الزراعي الى هذا الوضع ومن ثم تضع اهدافا جديده لزيادة الانتاج كما ونوعا لتلبية حاجة السوق الداخلية ولاغراض التصدير الخارجي بحيث تسهم في تحسين ميزان التجارة الخارجيـــة لتخفيض الاستيراد وزيادة التصدير .

ومن هنا فان معالجة الوضع المتردي فـــي قطاع الزراعة يجب ان ينطلق من معالجة اسباب التردي والوصول الى وضع فيه ضمان الانتاج الزراعي والتامين عليه .

على انني وبنظرة عامة ارى ان تدني الانتاج الزراعي يتعلق بعدة عوامل هامه واساسيه

١ ــ الظروف المناخية .

٢ ــ الدورة الزراعية .

٣ ــ توفير مياه الري .

٤ ــ اختيار المحاصيل المناسبة للمناطـــق المناسبة ضمن خارطة زراعية تراعي جغرافيتهـــا واحوالها المناخية .

٥ ــ الحفاظ على المراعي وتطويرها .

٦ ــ توفير الارشاد المبرمج والمدروســـن للمزارعين والمنتجين .

٧ ــ اساليب الانتاج الزراعي ومدى قدرته على مواجهة العوامل المختلفة .

٨ ــ الحماية التي يتلقاها المزارعون سواء في مراحل الانتاج او في مراحل التسويق .

٩ ــ التسويق طرقه ووسائله وقدرتـــه على توفير اكثر الظروف ملائمة لتحقيق جـــدوى اقتصادية ملائمة للمنتجين للاستمرار في انتاجهم وتطويرها .

١٠ ــ الانتاج والتسويق بمعادلة المنتــــج والمستهلك والخروج بمحصلة ضمان ربح معقـــول للاول وسعر مناسب للثاني وفائض معقول للتصدير ان وجد .

ولذا فانني اقترح بعض الامور التي اراهـــا اساسية لتتضمنها خطة الدولة لتجنب الاستخدام غير الاقتصادي للارضي الزراعية .

اولا : ــ النمط الزراعي : ــ انني ارى القيام بدراسة زراعية وافيه لكل مناطق البلاد وتحديـــد المحاصيل المناسبة والمجدية اقتصاديا ومناطقهـــا المناسبه .

أ ــ مناطق الجنوب بانواعها .

ب ــ مناطق الخضروات البعليه ودورتها الزراعية في المناطق المروية .

جـ ــ مناطق الاشجار المثمرة باصنافها .

د ــ مناطق مراعــــي .

هـ ــ مناطق حراج .

ان المسح الشامل لراضي الزراعية في المرحلة الحالية اصبح حلما لتامين الجدوى الاقتصاديـــة للزراعات المختلفة تكون ذات مردود افضـــــل للمزارعين وتنعكس ايجابيا على الاقتصاد الوطني

ثانيا : ــ تفتت الملكية : ــ لقد تطـــرق معالي الوزير الى قضية هامة وهي ان تفتت الملكية رفع كلفة الانتاج وادى الى تقليص الزراعة وهجر بعض المواطنين لها . لذلك فانني ارى ان الانتاج التعاوني هو الحل الامثل للتفتت القائم حاليـــا في الملكية الزراعية وذلك لامكانية الاستمرار في الانتاج على الرغم من التبدلات المحتملة في الملكيـــة الزراعية . فهو من ناحية سيجمع الحيـــازات الصغيرة المتجاورة وغير المجدية اقتصاديا فـــي استثماره واحد كبيره مجديا اقتصاديا ومن ناحية اخرى ستمكن من استخدام التقنية الحديثة فـــي الانتاج كالالات ، والعلاجات الزراعية . وتـــدور الاصناف المحسنه وكافة مستلزمات الانتاج بطريقة تخفض الكلفة وترفع مردوده وهناك عدة اساليب لتكوين التعاونيات الزراعية ارى منها على سبيل المثال لا الحصر .

١ . الاستخدام المشترك للالات الزراعيـــة الحديثة من قبل التعاونين سواء كانوا يملكونهـــا او بالاستئجار

٢ . توزيع الانتاج على التعاونين بطريقـــة تساهمية تتناسب مع حصصهم . في التعاونيـــات على ان يراعي حدا اعلى للملكية التي يحق لهـــا الانضمام .

٣ . ان تعمل الدولة على تشجيع قيـــام جمعية متخصصة للالات الزراعية تضم في عضويتها كافة الجمعيات التعاونية الزراعية في كل منطقـــة من مناطق التنمية مع العمل على توفير الصيانـــة اللازمة لتلك الالات في المواقع لكي تكتمل صـــوره الارشاد الزراعي مع محطات الدولة التي تقـــدم البذار المحسن والاسمدة وغير ذلك .

٤ . وهناك انواع متقدمة من التعاونيات ولكن الاهم هو بلورة قناعة لدى المزارعين بمزايـــا التعاون وتدريبهم على العمل التعاوني وتقديـــم مساعدات فعليه لهم وليس الاكتفاء بالقروض التي تعطي على اساس فردي من خلال الجمعيـــات التعاونية .

على ان الانتاج التعاوني يلغى الانتاج الفردي بل يعمل على استخدام امثل للحيازات الصغيرة بكلفة اقل وانتاج اعلى ويخلق منافسة شريطـــة مع المنتجين الافراد يكون مردودها ايجابيا على الانتاج .

ثالثا : ــ المساعدات الفنية وللارشـــــاد الزراعي : ــ

ان تقسيم المناطق الزراعية على اساســـ النمط الزراعي سيساعد على تعميق البحث العلمي نوعا واسلوبا واقامة المحطات التجريبية الحيوانية والنباتية لدراسة الظواهر العامة واستنباط وسائل جديده وتعميم نتائجها على المزارعين عن طريق الارشاد الزراعي الذي ينبغي ان يكون القناة التي توصل احدى المعلومات بافضل الطرق وايسرها .

رابعا : ــ التمويل والاقراض : ــ

١ . تامين القروض للمزارعين على ان تكون الاولوية للتعاونين الذين يلتزمون بالخطـــة الزراعية التي تضعها الدولة بشروط سهلة تضمن سهولة تسديد تلك القروض ولا جال طويلة وفائدة رمزية .

٢ . تامين المخصصات اللازمة والمشاريع المختلفة لتامين تطبيق النمط الزراعي كمشاريـــع التطوير ومشاريع تحسين الاراضي ــ المراعي . السابق الى موضوع التسويق وكذلك عرضـــت الصحافة المحلية في اكثر من مناسبة هذا الموضوع وناقشته واظهرت مدى الخسائر الكبيرة التي يحدثها

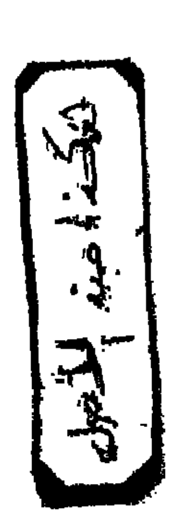
خامسا : ــ التسويق : ــ

لقد تعرض معالي وزير الزراعة في بيانـــه اللخل في التسويق على المنتجين او المستهلكـين خاصة في وجود الوسطاء لذا فانني ارى ما يلي : ــ

أ . تقوية مؤسسة تسويق المنتجــــات الزراعية وجعلها الجهة الحكومية القادرة علـــى شراء المنتجات الزراعية وطرحها في الاســـواق المحلية والخارجية من خطة زمنية وباسعار مناسبة وتوفير المستودمات الملائمة لها لاستيعاب الانتاج بمختلف انواعه .

٢ . انشاء وتدعيم مؤسسة التسويـــق التعاوني يقوم فيها المنتجين انفسهم بتسويـــق منتجاتهم وايصالها للاسواق المحلية ودون وسطاء وقتيا مؤسسات الاقراض بسد العجز المالي الذي يحدثه غيابهم .

٣ . تنظيم العلاقة بين التعاونيات الزراعية والمنتجين الافراد من جهة مع مؤسسات تسويـــق



الانتا جبعقود تقوم بموجبها بتسلم الانتاج لهـــا وحصر امداد المزارعين والتعاونيات بالقروضـــــس والدعم المادي والفني خلال الانتاج بالملتزمين منهم مع هذه المؤسسات .

سادسا : ـــ المياه : ـــ

أ ـــ احدا ثوزارة خاصة بالمياه والمصادر المائية تضـ مها يلي : ـــ

١ . مؤسسة مياه الشرب .
٢ . مايخص المياه في سلطة المياه والمجاري
٣ . قسم الري في سلطة المصادر الطبيعية
٤ . مايخص الميا ممن سلطة وادي الاردن
٥ . مشاريع الري في الاراضي المرتفعـــة من وزارة الزراعة .

بـــ سيطرة الدولة على كافة المصادر المائية ومنع الاتجار بالميا دالجوفية من ضمان وصول المياه للمواطنين كافة .

جـــ استغلال افضل الابار الارتوازيـــــة وانشاء تعاونيات زراعية عليها .

سابعا : ـــ

توحيد الجها ةوالمؤسسات التي تعالـــــج القضايا الزراعية لمنع الازدواجية والتناقضوضياع المزارعين والانتاج الزراعي بينها مع غياب خطة زراعية متكاملة .

دولة الرئيس ، السادة الاعضاء ،

ما اوردت من سلبيات لا ينبغي أن يصرف النظر عما تقو مبـ ـهوزارة الزراعة من تنفيذ مشاريع هامة لتغير النمط الزراعيكمشروع تطوير الاراضي المرتفعة والذي نرى اقبال المواطنين الجيد عليه وكذلك البادرة الجيده التي تقوم بها وزارة الزراعة مع وزارة الاشغال لفتح الطرق الزراعية .

واما فيما يتعلق بالخطة الزراعية فانهـــا يجب ان تكون خطة رقمية تحو ىعلى ما تهـــدف تحقيقه خلال العام من المنتجات الرئيسية .

وفعلا يمكن تحديد حاجة البلاد الفعليـــة من هذ ه المنتجات ودراسة من يمكن تحقيقه من هذه الحاجه والعمل مستقبلا على تحقيق حاجـــات الإستهلاك وتجاوزها ، بمعنى اخر بحيث ان تستند الخطة لمى الامكانات الخاصة حاليا في الانتـــاج وعلى ضرورة تطوير هذه الامكانات وتوفير امكانيات جديدة تصبح الخطة رتما قابلا للتطبيق والمتابعـــة والتدقيق وشكرا .

دولة رئيس المجلس

السيد حماده الفواز

١٤ ـــ السيد حماده الفواز

حضرات السادة الزملاء المحترمين

من خلال استماعي لحديث الزملاء لم يخلـــو بشيء عن وضع الجفاف حيث اشبعوه نقاشـــا والذي عم جميع انحاء المملكة منذ خمسة سنوات تقريبا الا انني اود ان اذكر ان قسما كبيرا مـــن سكان البوادي يعتمدون على تربية المواشـــي فلا يخفي على الجميع باصحاب مربي المواشي من المحل والقحط المتواصل فرايت ان اقترح على وزارة الزراعة بان تقوم بزراعة ولو مساحات بسيطـــة في بعض القرى للفوائد الاتية : ـــ

١ ـــ تعتبر تجربة للتربة ـــ ٢ـــ لتشجيع مواطننا على زراعة الاشجار فبهذه الحالة نكون قد عوضنا على من فقدو ثروتهم الحيوانية بزراعة تلك الاشجار ـــ ٣ ـــ مع تقديم المسامـــــدات والارشادات فنشكر للجميع على الاستماع لكلمتي والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس

السيد مروان الحمود

١٥ ـــ السيد مروان الحمود

ان مشكلات القطاع الزراعي في الفترة الاخيرة اخذ تتمثل واجهة عريضة بين قضايانا وهمومنا اليومية ، وبين مسؤولياتنا القومية .

ومع ان مشكلة الزراعة تهم كل مواطن ، قديما وحديثا الا انها اخذت ابعادا جديده وحدث تصعيد لها داخ لهذا المجلس وخارجه لانهاتتعلق بغذاء المواطن وبامنه الاقتصاد يعندما يكـــونون منتجا ومزارعا .

لقد استمعنا خلال الجلستين الماضيتيـــــن لهذا المجلس و فيشهر واحد الى خطاباتومناقشات جاده يمكن ان يقال بانها كانت بيانات مفصلـــة من الوضع الزراعي الخطير والمترد يفي الاردن . واتفق الجميع على ان الوضع الزراعي خطـــير وان ما يمكن ان ينشا عنه يهدد امن المواطن الغذائي ويضر بالوضع الاقتصادي العام .

ومع ان البيان الاول الذي القاه السيـــــد وزير الزراعة قد يكون نقة البداية لمناقشة الوضع الزراعي والسياسات الزراعية التي تحكم هـــذا

القطاع وتحدد اتجاهاته المستقبلية الا ان البيان اللاحق والذي القي فيالجلسة الثانيةقد كان محاولة لاظهار الانجازات في مشاريع قطاعي الزراعةوالمياه في الخطة القومية الاقتصادية وانا ارى ان يكونوان ينصب حديثنا هذا اليوم على البيانين اللذين القاهما السيد الوزير بالاضافة الى ما يمكن ان يستجد في هذا الاطار ويتفق الجميع على طرحه حتى لا نقع وندور في حلقة مفزعة .

ابتداء ، اود ان اقول بان البيان الثانـــي للسيد وزير الزراعة قد سعد ثغرة كان من الممكن ان توجه من خلالها التساؤلات ، وعندي قناعة بان البيان الثاني كان مفصلا ومطولا بحيث لا يمكن لنا ان نطلب اكثر مما ورد فيه ، الا ان لي بعضـــــس الملاحظات حول بعض ما جاء فيه والمتعلق بالمشاريع الزراعية للخطة الخمسية .

يبدو ان من مجمل الموقعات التي امترضت التنفيذ الكامل للمشاريع الزراعية هي : عدم توفر القروض ، تكرار سنوات الجفاف ، ارتفاع اجور العمال الزراعيين وبعض المسائل الاجتماعيـــة وخاصة مشاريع توطين البدو . اننا في هذا المجال نطمح بان يتم التغلب على هذه المعوقات وان لاتبق عقبة دائمة وحجة امام تنفيذ المشاريع الزراعيـــة وهنا كملاحظه ثانية وهي ان تقييم هذه المشاريع وانما يكون التقييم من طريق مقاييس تحدد بالاضافة الى النفقات الحكومية ما حققته هذه المشاريع من حيث زيادة الانتاج القومي وارتفاع الدخول الحقيقية وتوفير العماله لبعض القرى العامله الزراعية داخل القطاع الزراعي . ما اود ان اقوله هو ان تضاف عناصر جديده لعمليات التقييم كما حدث فيالتقارير السنوية للخطة الخمسية الصادره من المجلـــس القومي للتخطيط والتي ارجو ان تقدم تحليلاللعوامل التي ادت الى بطء الاداء في التنفيذ وخاصـــة ما يتعلق بقدرة ادارة المشاريع الزراعية .

دولة الرئيس السادة الزملاء :

انني اقدر السيد وزير الزراعة تفضلـــه بالقاء هذين البيانين اما مالمجلس وبهذا يكون قـــد بلوز وحدد المشكلات الدائمة التي تواجه القطاع الزراعي وتعيق تقدمه كما تم تعريف الإستراتيجية والاهداف والاجراءات التنظيمية داخل المؤسسات الحكومية على صعيد القطاعات الفلاحية .

ومع انني اتفق مع السيد وزير الزراعة بان مشكلات القطاع الزراعي تنحصر اساسا في تفتت الملكيات الزراعية وتعدد الاجهزة العاملة في القطاع الزراعي وضعف التنظيم التعاوني وعدم كفايـــة الاموا ل المتاحة للاستثمار الزراعي ...

الا انني ار ىشيئا اخر ووه ان المشكلـــة تنشا باستمرار عن طبيعية تعامل الحكومة مـــع قطاع الزراعة وعن طريقة تعامل الاجهزة المتعددة مع هذا القطاع وطرق ادارته .

فالخطط التنموية لم تعط قطاع الزراعـــة الاهمية التي اولتها للقطاعات الاخرى من حيث الاستثمارات اللازمة لتنفيذ خطة القطاع .

ثم ان تدخل الحكومة ياتي فياوقات معينة وفي وقـ تمتاخر بعد ان تفاقم المشكلات مثـ لمشكلة الجفاف لهذا العام والتي تتكرر منذ خمس سنوات

وعندما حدثت الكارثة نحاول معالجتهـــا باجراءات مؤقتة قد تخفف من حدة الضربـــات فوقنا ، الا اننا نظل نعيش تحت عوامل الخطر من الخطر من الجفاف والترقب .

انني مقتنع بان القطاع الزراعي حساســـس لمتغيرات طبيعية عديد ةمثل المناخ والافات الزراعية والاقتصادية مثل الاسعار والسياسات الحكومية : الا ان هذ هالعوامل يمكن مواجهتها والتقليل مـــن خسائر التي تنجم منها ابتداء من عوامل المناخ الى وضع الاسعار وتنظيم الاسواق الداخليـــة وتدفق السلع الى هذ هالاسواق وتقدي مالخدمات على صعيدي الانتاج والتسويق .

دولة الرئيس السادة الزملاء :

انه بالرغم من الصدق الذي تعالج بـــه مشكلا تالقطاع الزراعي ، وبالرغم من كـــل الاجراءات فاننا نعاني من تدن في الانتاج وارتفاع في كلفته وعدم كفاءة في نظامنا التسويقي والشكوى من ارتفاع الاسعار على المستوى لدى يطلبـــه المستهلك وانخفاض في نصيب المزارعين من الاسعار التي يدفعها المستهلكون .

انني اود ان اطرح اما مالحكومة والمجلس مجموعة من الاقتراحات ما دمنا لا نجد ضـــرورة للدخول في التفاصيل الخاصة بالسياسة الزراعية والتي هي كما اعلم من مهمة لجان مختصة داخل المجلس الزراعي .

١ ــ وضع خطة زراعية طويلة المدى ، وتحديد الاهداف العامة والرقمية لهذه الخطة ، وخاصة اننا على ابواب الاعداد لخطة تنمية اقتصاديـــة جديدة .

٢ . دعم القطاع الزراعي داخل الخططالانمائية حتى يتمكن من التطور وتحقيق المكاسب التـــي حققتها القطاعات الاخرى نتيجة الرخاء الاقتصادي

٣ . تخصيص اموال لمعونة القطاع الزراعـــي ضمن الموازنة وتصرف هذه الاموال في سنـــوات الجفاف ولدعم اسعار الانتاج والمعضلات الزراعية

٤ . تسهيل شروط الحصول على القروض وخاصة من قبل صغار ومتوسطي المزارعين .

٥ . توحيد الاجهزة العاملة لخدمة القطـــاع الزراعي ووضعها تحت مظلة واحدة ولا يكفي في ان تكون او تلتقي هذه المؤسسات ضمن مجالس او لجان .

٦ . اعادة النظر في طبيعة النظام التسويقـــي الحالي بمؤسساته الحكومية والاهلية وتقليص الدور التحكمي والاحتكاري لبعض هذه المؤسسات

٧ . وضع سياسة وفرضها فيما يتعلق باستعمال الاراضي وخاصة الهاشمية والمنحدره .

٨ . العمل على وضع نمط زراعي حيث انه ليس من المعقول حل المشكلات التسويقة دون تدخـــل مدروس على صعيد الانتاج .

٩ . هناك اتجاه نحو الزراعة وقد تم ادخـــال انواع متعدده من المعدات الزراعية . إلا ان هذه الجرارات والمعدات تعاني من نقص في الخدمات من قبل الوكلاء الذين حققوا ارباحا ضخمة وتخلوا من خدمة هذه الالات. لذا اقترح وضع سياسة للالات الزراعية تمكن المزارع من عدم التعرض لمثل هذا الابتزاز .

١٠ . العمل على وضع خطط التنمية الزراعيـــة التي تحقق نوعا من التكامل الزراعي العربي مع الاقطار العربية المجاوره .

اشكر لكم اعطائي الفرصة للحديث امام هذا المجلس والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس

المتحدث الاخير السيد عبد المجيد حجازي

١٦ ــ السيد عبد المجيد حجازي

دولة الرئيس ، اخواني الكرام .

لقد تقدم معالي وزير الزراعة ببيانين كان اولهما باعثا على التشاؤم فمنه فهمنا اننا بلـــد زراعي بالاسم فقط اذ ان حجم انتاجنا الزراعـــي لا يكفي لاستهلاكنا المحلي الى جانب مشاكـــل مديدة تذمر منها معالي الوزير في بيانه كتفتـــت الملكيات الزراعية وتعدد الاجهزة العاملة في القطاع الزراعي وعدم وجود تنسيق بينها مما يسبب اشد الضرر بالزراعة والمزارعين وضعف التنظيـــم التعاوني وضعف التسويق الزراعي وعدم كفاية الاموال المتاحة للاستثمار الزراعي ، واخطر هذه المشاكل التي تذمر منها البيان هو تدني كفـــاءة استغلال الموارد المائية ، ثم جاء بيان معالي وزيـــر الزراعة الثاني فاعاد الامل الى النفس لما حوى من تفصيلات من جميع مشاريعنا الزراعية ومنجزاتها وان المرء ليشعر بالارتياح والاطمئنان وهو يقرأ عن المعوقات والعراقيل التي تعترض واعترضت كل مشروع ، فان معرفة الداء هو اول الطريق للشفاء وقد جاء البيان الثاني بسرد مفصل من مشاريـــع المياه سواء كانت للشرب او للري في جميع انحاء المملكة وفيه من الدراسات والمشاريع الطموحـــة ما يبشر بالخير والازدهار اذا ما نفذت بما امكـــن من السرعة ولعدم الاطالة فاني اختصر اقتراحاتي وملاحظاتي على البيانين بما يلي : ــ

اولا : ان تعطي الحكومة الاولوية لمشاريـــع المياه على كل ما عداها من مشاريع التنميـــة والبناء .

ثانيا : ان تباشر الحكومة بتنفيذ اكبر عدد من مشاريع الميا دفعة واحدة ولو لمى حســـاب بعض المشاريع الاخرى الاقل اهمية .

ثالثا : تخزين المياه الفائضة من مياه نهـــر الاردن في ايام الشتاء في سدود على مشارف الغور

رابعا : تجهيز جميع الابار الجوفية في الاغوار سواء كانت مملوكة للدولة او للقطاع الخاصـــل وتزويدها بالمضخات والموتورات او الكهربـــاء بحيث تكون جاهزة للعمل في اي لحظة نحتاجهـــا او نحتاج بعضها وانا متاكد ان زراعة الاغوار ستحتاجها كل سنة في الصيف .

خامسا : الوصول الى اتفاق نهائي مـــع الشقيقة سوريا على المياه التي تتواجد في الحدود المشتركة وعلى ضوء هذا الإتفاق يمكننا تكييـــف مشاريعنا الزراعية بما يتناسب وكميات الميـــاه التي نملكها فعلا وعملا .

سادسا : التاكد من سلامة خط الانابيـــب الواصل بين سد الملك طلال والاغوار والذي نفذ من قبل الشركة الكورية واحداث جهاز فني لتصليح هذا الخط كلما اصابه العطب بحيث لا يزيـــد التاخير في اي خلل عن اربع وعشرين ساعة ، وهذا يحتاج الى اعطاء هذا الجهاز الصلاحيات واسعة خارجة عن الروتين الحكومي . ما يجعلني اشدد في الرجاء في هذا الطلب هو ما لمسته بنفسي من وجود خلل في بئر وادي كفرنجا والذي يعتمد عليه الاف الدونمات ، ومع رغبة المسؤولين عن ري وادي الاردن وتحرقهم لاصلاح هذا البئر فيها قد بدات السنة الثالثة والبئر معطلة بسبب الروتين البغيض

سابعا : التاكد من وجود مياه كافية قبـــل توزيع وحدات زراعية جديدة .

ثامنا : اعطاء الاولوية في استعمال المياه خارج الاغوار الى الشرب فان زادت للاشجار وان زادت فلغيرها من الزراعات .

تاسعا : تقليص الجهـــاز الاداري في وزارة الزراعة بتحويل عدد كبير من الموظفين المختصين الى العمل الميداني والاتصال المباشر بالمزارعـــين والتعرف لمى مشاكلهم ومساعدتهم في التغلب عليها

عاشرا : عدم تعريض منتوجاتنا الزراعية لمنع التصدير ومراعاتها عند تحديد اسعارهـــا للبيع بالجملة والمفرق بحيث تتناسب مع ارتفـــاع كلفة الانتاج وغلاء كل اسباب المعيشة على المزارع ضرورة استبدال الصناديق الخشبية بصناديـــق بلاستيكية باحجام واشكال موحدة تقرر مواصفاتها الحكومة بالتعاون مع اتحاد المزارعين ، فقـــد ارتفعت اسعار الصناديق الخشبية الى ٣٥٠ فلسا ويستعمل الصندوق لمرة واحدة وفي كثير من الاحيان يشكل هذا الثمن اكثر من خمسين بالمائة من قيمة الصندوق المعبا بالمنتوجات الزراعية اي ان ثمنة كثيرا ما يساوي ثمن الخضار او الفواكة المعباة فيه بينما يمكن استعمال الصندوق البلاستيكـــي ما يزيد عن العشرين مرة ، كما انه يمكن اعـــادة سبكه اذا ما تحطم بكلفة بسيطة وباستعمـــال الصناديق البلاستيكية نكون قد خففنا الاسعار على المستهلك وحسنا في دخول مزارعنا عدا عن المزايا الاخرى من نظافة وحسن منظر وسهولة في التعبئة والنقل .

امل ان يكون في هذه الملاحظات والمقترحات بعض ما يفيد .

السلام عليكم .

دولة رئيس المجلس

الان جاء دور الحكومة في ردها علـــى مناقشات واراء واقتراحات المجلس الكريم .

دولة رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم .

دولة الرئيس ، اخواني واخواتي اعضاء المجلس الكريم ، قبل ان ابدا ، اود ان اشكر جميـــع الاخوان الذين تكلموا في هذه الجلسة والجلسات الماضية حول مناقشة السياسة الزراعية لهـــذه الحكومة ، وعلى ما ابدوا من نقاط حرية بالملاحقة والبحث وردي على موضوع النقاش ينقسم الى قسمين، القسم الاول بما يتعلق بالسياسة الزراعية بعيده المدى والقسم الثاني في بعض النقاط التي وردت في بعض ملاحظات الاخوان ولا تعد مـــن السياسة الزراعية لقد شكل كما ذكر احد الاعضاء المجلس الزراعي الاعلى ليستطيع ان يتصـــرف تصرفا مسؤولا سريعا في موضوع حـــل جميـــع المشاكل الزراعية التي قد تطرأ من اسبوع الى اسبوع في هذا البلد ، بالاضافة لحل هذه المشاكل برسم وتنفيذ السياسة الزراعيه وملاحقة جميع الامور المتعرضة بالزراعة سواء كانت خـــلال السنة او خلال السنوات المقبلة واتفق مـــع الاخ الدكتور سعيد والاخ الدكتـــور زهير ملحس بان هناك مشكلة رئيسية وحادة في موضوع الزراعة المروية ، وهي مشكلة الماء ، اريد ان اركز على هذا الموضوع على انه باعتقادي وكما ذكر معالي الاخ عبد المجيد حجازي بان ارض المملكة جميعها صالحة للزراعة ، واتفق معه في هذا الراي ولكن عدم وجود المياه هو الذي يحدد استعمالات هذه الاراضي في موضوع الزراعة المروية ، وحتى في موضوع الزراعة البعلية كما حصل معنا هذا العام الاعتماد على الامطار ، فزراعتنا جميعها كانـــت زراعة استطيع ان اقول منها فاشلة في هـــذا العام لنحصل على اكثر من (١٥) الف طن قمح بينما في سنوات سابقة كان انتاجنا الزراعي يصل الى ١٦٠ الف طن قمح في تقديري ان التركيز علـــى موضوع المياه ، لا شك بان الخطـــط الموجـــودة

بسلطة مصادر المياه خطط واسعة ومكلفة جـــدا ولكن هذه الكلفة لم تكن عالة في سبيل ذلك علـــى الاطلاق ، الموضوع اعمق من موضوع الكلفـــة المالية ، استطيع أن اقول بان الاعتماد الرئيسي في مياه الشرب والري سيكون على سد المقارن في المملكة ، ومن هذا المنطلق فان سلطة وادي الاردن وفي مباحثات استمرت اكثر من سنة في هـــــذا الموضوع تبحث تمويل لهذا المشروع انا لا اتفق مع بعض الاخوة الذين قالوا ان نسمي العـــــام القادم عام المياه الواقع ان هذه الحكومـــة في موضوع المياه تسمي هذا العام والعام القـــادم والذي بعده والذي قبله ومن سنوات خلـــت في موضوع تدبير الماء والري والشرب وقد صرفت ليس مئات الالاف وانما عشرات الملايين في هـــذا السبيل فلا يكفينا عام ولا عامين لموضوع معالجة المياه واذا كنا سنخطط في موضوع المــــاء فاننا سنخطط الى سنة الالفين ، يجب أن تكون خطواتنا جميعها مدروسة واذا ظهر في لحظة من اللحظات ان هنالك خرق في هذه الدراسة لا مانع مـــن ان نعود عن هذا المشروع ولا نستمر فيه ، كمـــا حدث معنا في سد الملك طلال هــــذا السد انشا في البداية ليس لمياه شرب عمان وانما انشا للري في وادي الاردن قبل ان يكون هذا الامر واضحا ولكن سلطة المياه والمجاري في عمان لوجودنقص في المياه رغبت وطمعت ان تاخذ مياه هـــذا السد لشرب مياه عمان ، عندما جـــرت الدراسات ، الدراسات الاولية كانت تقول صالحة لمياه الشرب وعندما اردنا احالة العطاء وجدنا بان هذه المياه لتكون صالحة لمياه الشرب ستكلف كلفة عالية جدا في موضوع التكرير وليس التكرير الطبيعـــــي والشوائب وانما التكرير الكيماوي ، وكما هـــو معروف جميع المصانع ترمي نفاياتها سواء مصنع الجلود وغيره في سيل عمان ومن ثم يصب كله في سد الملك طلال بعض اساتذة الجامعة الاردنية عملوا دراسة لهذه المياه وقدموا تقرير بانها غير صالحة للشرب وان هنالك مواد كيماوية صعب القضاء عليها وتحتاج الى كفاءة عالية ادارية وفنية لتكون صالحة للشرب ويمكن بعض المواد ان تسبب امراض سرطانية وامام ذلك الوضـــع الغي مشروع مياه شرب عمـــان من سد الملك طلال واريد ان اذكر ايضا في هذا الموضوع هـــذه الكفاءة العالية الادارية والفنية ليست متوفـــرة لدينا في هذا البلد فلنكن صريحين وواضحين ، واذكر الذي جرى بالسلط قبل اربعة أعوام عدا وضع مادة الكلور الذي تسبب في تسميم ثلاثة الاف مواطن في مدينة السلط ، وهو ليس موضوع فني وانما اهمال عدم وضع الكلور في الجهـــــاز تسبب في هذه الماساة ووجدنا ايضا بان المياه في سد الملك طلال تحتاج الى تحليل يومي عدة مرات اي ساعة بعد ساعة لمعرفة المواد الكيماوية التي دخلت مجددا على هذه المياه ومن ثم اعطاء المواد الكيماوية المقابلة ساعة بعد ساعة لتاخذ ميـــاه صالحة للشرب امام هذه المواضيع فكرنا تفكيـــر اخر وهو سحب مياه من نهر اليرموك الـــــذي لايوجد في حوضة أي تلوث كيماوي على الاطلاق فاتجهنا باتجاه اخر اضف الى ذلك ان التقديرات وكانت مدروسة وحقيقه بان سيتوفر في سد الملك طلال ٥٠ مليون متر مكعب من المــــاء سنويا ولكـــن خــــــلال السنـــوات الـــذي انجـــز من البسيد هذه وهو السنة هذه والسنة الماضية لم يتوفر الاكثر من ١٨ مليون متر مكعب في هـــــذا السد ، وتغطية عمان بان تاخذ ١٥ مليون. ومـــن المستحيل ان تاخذ ١٥ من ١٨ لانه سيكــــون هنالك طبقة سفلي لا يجوز الاخذ منها على الاطلاق امام هذه المشكلة صار التوجه بان ناخذ ١٢٠ مليون متر مكعب من مياه سد المقارن واانيطت الدراسة الى مكتب استشاري متخصص في هذا الموضوع لسحب المياه من سد المقارن في الشمال للمنطقة الشمالية ومنطقة الوسط الى وادي الوالـــــه ، فوجدت الكلفة عالية ،

وعمليات احتكاك ... وامور فنيـــة معقدة ارتؤي بان يسحب « ٣٠ »مليون متر مكعب مـــن مياه اليرموك من المنطقـــــة الشمالية و « ٩٠ » مليون متر مكعب من القناه في دير علا الى عمان ، فيمكن ان يقول قائل بان المياه الموجودة حاليا في قناة الغور غير متوفرة وهذا صحيح ، ولكن كـــل من يعرف قناة الغور يعلم بان هذه القناة صممت لتستوعب ٢٠ متر مكعب في الثانيـــة . الان المياه التي تجري في قناة الغور لا تتجاوز ٤ متر مكعب في الثانية .

فامامنا ١٦ متر مكعب في الثانية في هــــذه القناة فموضوعنا لهذه القناة في بناء السد والذي

ذكره معالي وزير الزراعه واشار الزملاء اليه بان جواب الحكومة للاخوان في سوريا لم يصل حول هذا الموضوع ، ولكن الاخـــوة في سوريا مقتنعين قناعة تامة باتفاقية التجارة العامة من سنة ١٩٥٢ وجددت في عام ١٩٧٥ باعطاء الكهرباء الـــــى الاردن وذلك بعد مشاريع الكهرباء في سد الفرات اصبحت سوريا غير معترفة بهده الكهرباء اعطت الكهرباء في عام ١٩٧٥ الى الاردن هذه مشكلـــة تأخذ الاولوية الاولى ، وايضا هناك تدبير مبدئي لدراسة أخذ قناة من الفرات الى الاردن نرجـــو ان تكون الامور مبشرة بالخير فعندئذ يمكن لاي ارض في المملكة ان تنتج زراعة مرويـــة جيدة ، مشاريع المياه التي تمت الى الان ومن ملاحظـــة التقدير الذي قدر من معالي وزير الزراعة يلاحظ بانه صرف عدة ملايين من الدنانير في هذا الموضوع لا نستطيع ان نفتح هذا الامر على مصراعيـــه في موضوع حفر الابار ، هنالك أولويات ونحن نشعر في خطورة بالمستقبل لموضوع المياه ويجـــب ان لانتصرف اي تصرف عشوائي في هذا الموضـــوع على الاطلاق ، الاولوية فيه لمياه الشرب أولا ومن ثم تاتي الاولويات الاخرى لا استطيع ان اقـــول لاهالي الازرق احفروا آبار المياه كثيره عندكـــم لانني الان ادرس موضوع مياه الازرق لما بعـــد ١٩٩٥ ، حيث تاتي مياه الازرق الى عمان ما هي كميات المياه الموجودة في الازرق ، اجريت عـــدة دراسات على مياه الازرق بعضها يقول نسحب ٥٠ مليون متر مكعب وبعض الدراسات قالـــت لا يمكن سحب باكثر من ١٥ مليون متر مكعـــب ، وهنالك فارق كبير لا تستطيع اي حكومـــــة ان تقدم على مشروع من هذه المشاريع بشكـــــل ارتجالي ، على الاطلاق يجب دراسة موضـــوع مياه الازرق دراسة علمية متكاملة في طبقاتهـــا الجيولوجيـــــة وطبقاتهـــا المالحــــــــة ، ومـــن هدفنـــا لمواضيــــع الدراســـة المائيـــة هو دراسة مياه الازرق لانه كما هو معلـــــوم البركة المالحة بجانب البركة الحلوة ، اذا حرفت الارض يمكن ان تختلط المياه المالحة بالمياه الحلوة فهذه تحتاج الى خبرة جيولوجية فنية عالية جدا لتحديد ابار المياه الحلوة عن مياه الابار المالحة سد الملك طلال المفروض ان يخزن ٣٠٠ مترمكعب كما هو موجود في الاتفاقية المعقودة بيننا وبيـــن سوريا ، ... اصوات ، سد المقارن اصوات ، سد المقارن عفوا سد المقارن، خصصت سوريا من سد المقارن للينابيع التي ترتفع عن سطح البحر ٢٥٠ متر بمعنى الذي يعلو المنطقة مزريب وتـــل الشام ، اما جميع المياه التي تـــرد الى السد وخاصة مياه الامطار فهي حق من حقوق الاردن في هذا السد ، كما قلت نحن جادين وبمنتهى الجدية لحل هذا الموضوع ، لا اتفق مع مـــــن قال بان الصورة جدا متشابهة مع موضوع الزراعـــة ، يجب ان نعود الى الماضي عندما كان مجمـــوع ما يزرع في الغور ١٥ الف دونم وننظر الى خطة التنمية في سلطة وادي الاردن الخطة الاولى ١٢٠ الف دونم لتكون المساحة ٣٦٠ الف دونم هـــذا لا يعني على الاطلاق ان الزراعة كما ذكر بعض الاخوان في تقرير وزير الزراعة لا تبشر بالخير ، لا تبشر بالخير ولا تتفق ايضا مع من درس قانون الموازنة ليذكر بان المخصصات للزراعة مخصصات متدنية في قانون الموازنة ، ممكن ان نقول قد درس النفقات الجارية في الموازنة ولكنه قطعا لم يدرس النفقات الانمائية لموضوع الزراعة، نحن ننظر للزراعة الانمائية لموضوع الاردن نحن ننظر للزراعـــــة نظرة متكاملة لا ننظر هذه لسلطة وادي الاردن وهذه لوزارة الزراعة وهذه للمنظمة التعاونيـــة الزراعة كزراعة ٢٠٪ تاخذه مـــن المخصصات لهذا البلد لا اريد ان اضيف فوق ذلك مشاريـــع المياه التي تقوم بها دوائر سلطـــة وادي الاردن او سلطة المصادر الطبيعية جميع الاليات الموجودة لدينا والتي استوردناها مؤخرا تشتغل ليلا نهارا في سلطة المصادر الطبيعية ، خلال فترة بسيطة قمنا بحفر ١٥ بئر في وادي عربة وطلبنا مـــن وادي الاردن ان تنتقل فورا الى الاغوار الجنوبية هذه الاغوار التي بقيت مهملة ... طوال الوقت الماضي وايضا قلنا لسلطـــة وادي الاردن ان تتجه فورا لمواقع الاسكان والتنمية الاجتماعية ليستطيع السكان ان يستوعبوا العملية الزراعية الفنية المتكاملة المقبلة بدانا بالمراكز الطبيـــة والمراكز الاجتماعية والابنية . والان مـــن زار المنطقة الجنوبية يرى انها بدات تختلف عمـــا كانت عليه في السابـــق ، وفي توفـــــير المياه بالاغوار الجنوبية سيتبع اسلوب التنظيـــم لتستغل كل نقطة ماء في زراعة كل ارض صالحة هنالك مواضيع مختلفة طرحوها بعض الاخوان

موضوع الجفاف ودعم المواشي ودعم القطاع الزراعي في الجفاف وايضا موضوع تصليح نفقات الماء على بعض الاغوار ، .... في موضوع الاعلاف وموضوع القمح كان ارتفاعا لا يمكن لاي حاسب ان يحسبه في هذا الشهر ، فهو في مثل بسيط كان يكلفنا طن القمح واصل العقبه ١٣٠ دولار ، الان سيكلف طن القمح واصل ٢٣٠ دولار مئة دولار قفزة واحدة في سوق القمح العالمي كان يكلف طن الذرة ٢٠ دولار الان طن الذرة يكلف ١٨٥ دولار قفزة واحدة . وكذلك الشعير ان هذه الاعلاف متوفرة الان في جميع المحافظات لمن يريد ان يشتري ليس لدينا امكانيات التوزيع على الاطلاق مافيش امكانيات مادية لو كان في امكانيات مادية لوزعنا هذه المادة مجانا .

ولكن ندفع الان بمعدل ٣٠٪ وسنحاول ان لا نرفع الاسعار ولكن هي محاولة لا ادري ابعادها على الخزينة ولكن ثقوا تماما بانه لا يمكن ان نلجأ الى اي رفع الا مضطرين له اضطرارا شديداً وهذا يعني انه لا يمكن للخزينة ان تتحمل رفع الاسعار لان ليس لها يد بها . طبعا في موضوع التصدير ليس كما هي بالزراعة استطيع ان اعطي رقم تقليدي يوجد لدينا تصدير بحوالي ١٢ مليون دينار الى الخارج من الخضار والفواكه وان التصدير من السوق المركزي بمعدل ١٢٠٠ الى ١٥٠٠ طن في الاحوال العادية بمعنى اخر مئة شاحنة على الاقل ، اصحاب الشاحنات لم يذهبوا الى تركيا ولبنان لان هنالك تصميات من قبل الحكومة في هذا الموضوع ، ارادوا فقط ان يتوسعوا في عمل الشاحنات والثلاجات بشكل كبير وهنالك مواسم في الاردن ويذهبوا الى لبنان وتركيا في حالة تقصير شروط الاردن لتغطية حاجات الاسواق العربية المجاورة عندما انشىء مصنع البندوره قصدنا دعم المزارع فقط ، وامتصاص الانتاج الزائد وعندما نريد توسيع هذا المصنع نريد ايضا توسيع قاعدة دعم المزارع ، وفي هذا العام اخذنا الاستمرار سعر البندورة ادنى بقليل من السعر الدارج في السوق المركزي لدعم المزارع ، مؤسسة الاقراض الزراعي ، المنظمة التعاونية تدعم بشكل مباشر من قبل الحكومة كما اذكر مؤسسة الاقراض الزراعي اخذت « ٣ » ملايين دينار لاقراض المزارعين ، المنظمة التعاونية اخذت اعتقد بهذه الموازنة ، اما تاجيل او الغاء الفوائد على المزارعين فهذه متروكة لمؤسسة الاقراض الزراعي وهي كما اعلم تدرس كل حالة على حده حسب ظروفه وظروف ارضة عندما يكون هنالك قصور من سلطة المصادر الطبيعية في تصليح الابار فهو قصور غير متعمد طبعا فهي غير قادرة على العمل اكثر من طاقتها لان السلطة ذهبت الى الباكستان لتتعاقد مع فنيين لادارة هذه الابار لاننا لم نجد من يديرها والاخوان في المنطقة الجنوبية يعرفوا هذه الحقيقة حق المعرفة فتعاقدنا على حوا لمئة او مئتين فني ليذهبوا الى الصحراء ومواطننا يرفض الذهاب الى هذه المواقع ولا نستطيع ان نعطي لشخص ان يدير بئر في المنطقة الجنوبية راتب مثل مدير سلطة المصادر الطبيعية او راتب نائب مدير سلطة المصادر الطبيعية .

وادي الاردن هو العمود الفقري في الزراعة في هذه المملكة لذلك اقول ان اتحاد الفلاحين في وادي الاردن هو العمود الفقري للمزارع في وادي الاردن ، على هذا الاتحاد ان يستورد البذار ان يستورد الاسمدة ان يستورد الاليات وان يعطيها للمزارع بالطريقة الملائمة. وبعض اعضاء هذا الاتحاد من المتخصصين ومن قبل الحكومة وقامت الحكومة بدعم هذا الاتحاد ماديا بجميع الطلبات التي تقوم بها محطات التدريب الكبرى على وشك العمل ، كما وعدت بهذا في زيارتي للاتحاد بانها ستعمل عندئذ وستحل مشاكل الوسطاء الذين يستغلون المزارع والمواطن ايضا واعتمادنا يكون على اتحاد المزارعين سواء كان بالتصدير او الاستهلاك المحلي او في القروض ليتغلب المزارع على المستغل .

اسف للتاخير ولكن هذه الملاحظات سجلتها ارجو ان اكون قد اجبت على القسم الاكبر على ما طرح في مناقشة السياسة الزراعية وبنفس الوقت اقول انه اذا فاتنا شيء ارجو من دولة رئيس المجلس ان يرسل جميع الملاحظات التي ابدوها اخواني في هذا النقاش وتامل في المستقبل ان يستمر النقاش في اي امر من الامور الايجابية التي ظهرت على السياسة الزراعية والسياسات الاخرى وشكرا لكم جميعا .

دولة رئيس المجلس

وبهذا البيان من دولة الرئيس ارفع الجلسة ، دكتور ملحس

الدكتور زهير ملحس

في قانون خدمة الضباط اللجنة القانونية عندها قرار يتخذ منا ٤٠ ثانية فلننهيه

دولة رئيس المجلس

اقرا يا عدنان بك

السيد الامين العام

٧ — مقررات اللجنة القانونية

أ — قرار رقم « ٢٨ » المؤرخ في ١٨ / ٦ ١٩٧٩ بشان مشروع قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٩ .

السيد المقرر السيد سلمان القضاه

السيد سلمان القضاه

هذا القانون في الحقيقة هو لاعطاء فترة اطول للضابط حتى لا يحال الضباط وهم شباب على التقاعد وهو قانون لمنفعة القوات المسلحة والمادة ٤٦ من القانون الاصلي بالغاء عبارة عميد سنتان كحد ادنى وست سنوات كحد اعلى الواردة في اخرها والاستعاضة عنها بالعبارة عميد فما فوق اربع سنوات .

وتعدل المادة ٥٠ من القانون الاصلي بالغاء عبارة حتى ست سنوات الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (عشر)

دولة رئيس المجلس

ارفع صوتك يا سلمان بك

السيد المقرر سلمان القضاه

يعني وافقت اللجنة على القانون كما ورد من الحكومة .

السيد سليمان ارتيمة

الرجاء ان يعمل قانون متكامل ويحذذ او حتى نحافظ على هذه المؤسسة ، ليعطى نصف الراتب حتى يحافظ على حقوقه وعلى حقه .

السيد سلمان القضاه

مقرر اللجنة القانونية

يقرأ قرار اللجنة « ٢٨ »

قرار رقم (٢٨)

اجتمعت اللجنة القانونية يوم الاثنين ١٩٧٩/٦/١٨ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد كمال الدجاني وحضور المقرر سعادة السيد سلمان القضاه والاعضاء اصحاب المعالي والسعادة السادة : احمد الطراونه — علي البشير جودت السبول — وعبد الله اخو ارشيدة — كما حضر الاجتماع عطوفة العميد السيد تيسير نعناعه وقد نظرت اللجنة في القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية . وبعد البحث والمداولة قررت اللجنة الموافقة على القانون كما ورد من الحكومة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

اللجنة القانونية

ملاحظات حول القانون

المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٩

القانون الاصلي رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦

نص المادة الاصلي

المادة (٤٦) يجوز ترفيع الضباط المذكورين تاليا قبل مضي المدة الزمنية المحددة لكل منهم والمبينة في ادناه :

ملازم الى ملازم اول	٣ سنوات
ملازم اول الى رئيس	٣ سنوات
رئيس الى رائد	٤ سنوات
رائد الى مقدم	٤ سنوات

القانون المعدل الجديد لسنة ١٩٧٩

نص المادة الجديد الوارد من الحكومة

المادة ٢ — تعدل المادة ٤٦ من القانون الاصلي بالغاء عبارة ما يلي

(عميد سنتان كحد ادنى وست سنوات كحد أعلى الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية :

(عميد فما فوق اربع سنوات)

القانون الاصلي رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦

نص المادة الاصلي

المادة (٥٠) باستثناء رتبة المشير اذا قضى الضباط من رتبة مقدم فما فوق حتى ست سنوات في رتبة ولم تتوفر شروط الترفيع الواردة في المادة (٤٥) من هذا القانون يحال على التقاعد بعـــد ترفيعه الى الرتبة تلي رتبته اذا كان مستوفيـــا شروط الاحالة والا فتنهى خدماته .

القانون المعدل الجديد لسنة ١٩٧٩

نص المادة الجديد الوارد من الحكومة

المادة (٣) تعدل المادة (٥٠) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (حتى ست) الوارده فيا والاستعاضة منها بكلمة (عشر) .

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٩

قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القـــوات المسلحة الاردنيـــــة

المادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحـــة الاردنية لسنة ١٩٧٩) ويقرأ مع القانون رقـــم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرا عليه من تعديل كقانون واحـــد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — تعدل المادة (٤٦) من القانون الاصلي بالغاء عبارة : —

(عميد سنتان كحد ادني وست سنوات كحداعلى) الواردة في آخرها والاستعاضة منهـــا بالعبارة التالية :—

(عميدا فما فوق أربع سنوات)

المادة ٣ — تعدل المادة (٥٠) من القانون لاطلي بالغاء عبارة (حتى ست) الواردة فيهـــا والاستعاضة عنها بكلمة (عشر) .

الاسباب الموجبة لتعديل قانون خدمـــة الضباط في القوات المسلحة الاردنيـــــة

من خلال التطبيق لاحكام قانون خدمـــة الضباط رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ وجـــد ان هناك تضييقا في المادة (٥٠) منه يغل يد القيادة العامة ويحول بينها وبين الاحتفاظ بالضباط ممن تحتاج القوات المسلحة الاردنية لخدماتهم عند عـــدم وجود شواغر لترقيتهم الى رتب اعلى ، مع أن الضرروة تقضي بالاستفادة من خدماتهم لاطـــول مدة ممكنـــــة .

ولالغاء الشرط الذي يوجب احالتهم عـــلى التقاعد عند عدم توفر شواغر لترفيعم تم وضع التعديل المرفق لقانون خدمة الضباط المشار اليه وهو يشمل المادتين (٤٦) و (٥٠) منه لتعلقهما بالشرط المشار اليه بحيث أصبح مجموع المدة التي يمكن ابقاء الضباط من رتبة مقدم فما فوق خلالها في الخدمة بموجبهما عشر سنوات بدلا من ســـت سنوات دون ان تكون القيادة العامة ملزمـــــة باحالتهم على التقاعد .

* القانون كما اقره المجلس

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على القانون كما عدلته اللجنة وكما ورد من الحكومة .

الجميـــــع

موافقون

٨ — تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

ارفع الجلسة الى موعد اخر .

« ورفعت الجلسة دون أن يعين موعد الجلســـة القادمـــــة » .

امين عام المجلس الوطني الاستشاري

عدنان بعيون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

احمد اللوزي

١ — اعد وبوب هذا العـــدد واشرف على تنظيم ضبطه امـــين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عدنان بعيون .

٢ — قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد وليد النجداوي . ومنظمو الضبط السادة : نذير عطيات ، نصري الشمايلة وغسان النجداوي .

٣ — قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة : مأمـــور المجلـــة : السيد محمود عريقـــات .